الباب الثالث

منهج البخاري في الجامع الصحيح

مكانة صحيح البخارى

هو الكتاب الذى قال فيه العلماء بحق أنه أصح كتاب بعد كتاب الله .

وهو الكتاب الذى أصبح البخارى به أمير المؤمنين فى الحديث وكتب له به الخلود ورفع ذكره مقترنا بالصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكما هو أسمى كتاب بعد كتاب الله هو أسمى مؤلفات البخارى وتعتبر مؤلفاته الأخرى كمقدمة أهلته لهذا الكتاب العظيم فلم يبدأ البخارى فى كتاب الصحيح الا بعد أن قضى رحلة واسعة النطاق فى مؤلفات تدل على ثباته وتقدمه بمعرفة رجال الحديث وأحوالهم .

وهذا الكتاب كما هو المؤلف الهام فى حياة البخارى وحياة الاسلام عامة هو الجزء المهم فى الكتاب .

فأطلب من الله أن يمدنى بعونه حتى أوفق فى بيان منهج البخارى فى صحيحه مجليا قيمة عمله الدقيق . وبالله التوفيق .

الباعث على تصنيف البخارى للجامع الصحيح

تفاعلت الأسباب الداعية لابراز هذا المؤلف الجليل .

أولا ــ الحاجة الى أفراد الحديث الصحيح حيث كانت الكتب المصنفة قبله منها ما هو ممزوج بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومنها ما هو مشتمل على الصحيح وغيره فكانت الحاجة داعية الى أفراد الحديث الصحيح ليخلص طالب الحديث من عناء السؤال والبحث .

ثانيا ــ مقدرة البخارى واكتمال نموه فى معرفة الحديث .

ثالثا ــ شعور العلماء بالحاجة وبمكانة البخارى فوجهت اليه الدعوة من منزل شيخه امام الحديث والفقه اسحاق بن راهوية بدعوة منه فى مجلس العلماء .

رابعا ــ قوىَ عزم البخارى وشرح صدره وملأ همة واقداما رؤية النبى صلى الله عليه وسلم وهو يذب عنه بمروحة فى يده وفسرت الرؤيا للبخارى بأنه يذب الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم يقول الحافظ ابن حجر (١) فلما رأى البخارى رضى الله عنه هذه التصانيف (الموجودة فى عصره) ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين مايدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منه يشمله التضعيفَ .. فحركت همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمينٌ وقوىَ عزمه على ذلكَ ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين فى الحديث والفقه اسحاق بن ابراهيم الحنظلى المعروف بابن راهوية قال : ابراهيم بن معقل النسفى قال : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى كنا عند اسحاق بن راهوية فقال : لو جمعتم كتابا مختصرا

---

(١) المقدمة ج ١ ص ٤ لابن حجر .

لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح (١) وروى كنت عند اسحاق فقال بعض أصحابنا (٢) الخ ..

ويمكن الجمع بين الروايتين بأن اسحاق طلب منه أولا ثم طلب منه بعض الحاضرين تأكيدا لقول اسحاق وقال محمد بن سليمان بن فارس سمعت البخارى يقول : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم وكأنى واقف بين يديه وبيدى مروحة فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب عنه الكذب فهو الذى حملنى على اخراج الجامع الصحيح (٣) .

الاســـــم الكامل لصحيح البخارى

ان الأسم الكامل الذى سمى به أبو عبد الله البخارى كتابه هـــو (الجامع الضحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) (٤) .

ولما كان أسمى ما يتسم به الكتاب ويرفع من شأنه هو واســمه بالصحيح اشتهر بذلك اختصارا فأطلق عليه « صحيح البخارى » على أن البخارى نفسه كان يطلق عليه فى كثير من الاحيان اختصارا الصحيح .

قال أبو على الغسانى سمعت البخارى يقول خرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث (٥) وقال ابن الصلاح والنووى .

« الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » والروايتان متقاربتان وليس بينهما خلاف

---

(١) تدريب الراوى ص ٢٤ للسيوطى .
(٢) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٨ وتهذيب الاسماء للنووى ج ١ ص ٦١ .
(٣) كشف الظنون ص ٥٤٤ شرح البخارى للنووى ص ٧ مقدمة الفتح ج ١ ص ٤ .
(٤) المقدمة لابن حجر وفى كتاب النكت المخطوط لابن حجر بعد المسند المختصر .
(٥) مقدمة ابن صلاح ص ٤ .

جوهرى غير أن رواية ابن حجر يبدو أنها أصوب ـ يؤديد ذلك ما روى عن البخارى فى وصف الجامع بالصحيح مباشرة فى قوله فأخذت فى جمع الجامع الصحيح وقوله صنفت الجامع الصحيح لست عشرة سنة وخرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بينى وبين الله عز وجل (١) وعادة يذكر الصدر ويحذف المتأخر فى الاختصار فهذا يدل عـــلى أن « المسند » بعد قوله « الصحيح » مما يكسب قول ابن حجر قوة فى روايته والله أعلم •

مدة تأليف الجامع الصحيح ومكانه

لقد صنف البخارى جامعه الصحيح على مكث ومهل رغم محصوله العلمى الذاخر لانه توخى فيه الدقة الفائقة والعناية النادرة فصنفه فى ستة عشر عاما وكان يعد نفسه لكل حديث بالغسل والصـــلاة قال البخارى (ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل رذلك وصليت ركعتين) (٢) •

وقال صنفت الجامع الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بينى وبين الله عز وجل (٣) •

أما مكان تأليفه فقد قال عبد القدوس بن همام سمعت عدة مشايخ يقولون حول البخارى تراجم جامعه بين قبر النبى صلى الله عليه وسلم ومنبرة وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين (٤) وروى عن البخارى أنه قال : صنفت كتاب الجامع فى المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثا الا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته (٥) وفى شرح البخارى للنووى صنف البخارى صحيحه ببخارى وقيـــل صـــنفه بمكة

---

(١) مقدمة النووى ص ٧ ومفتاح السعادة ج ٢ ص ٥ .
(٢) الوفيات ج ١ ص ٦٥٠ والتهذيب لابن حجر ج ٩ ص ٤٩ .
(٣) شرح البخارى للنووى ص ٧ .
(٤) مقدمة الفتح ج ٣ ص ٢٠٢ .
(٥) المقدمة ج ٢ ص ٢٠٢ .

قال الامام النووى والجمع بين هذا كله ممكن بل متعين فانا قد قدمنا عنه أنه صنفه فى ست عشرة سنة فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى والله أعلم •

ورأى الحافظ فى الجمع بين هذه الروايات أنه ابتدأ تصنيفه ووضع التخطيط العام للكتاب كمسودة فى المسجد الحرام ثم أكمله وبيضـــه فى بخارى وغيرها واستدل على قوله بأن البخارى أقام فى تصنيفه ست عشرة سنة وانه لم يجاوز بمكة هذه المدة كلها وهذا هو الرأى •

منهج البخارى فى رواية حديث الصحيح وشرطه

من أمتع ما قيل فى هذا المعنى وأدقه قول الحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) فى مقدمة كتاب النكت (١) « مختصر فتح البخارى » فقد استخلص منهج البخارى فى شرطه من طريقين :

الاول : من تسمية البخارى نفسه لكتابه •

الثانى : من الاستقراء من تصرفه •

فأما أولا فانه سماه الجامع الصحيح المسـند المختصر من أمـور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه •

فعرفنا بقوله الجامع انه لم يختص بصنف دون صنف ولهذا أورد فيه الاحكام والفضائل والأخبار المحضة عن الامور الماضية وعن الامور الآتية وغير ذلك من الآداب والرقاق •

وبقوله الصحيح أنه ليس منه شىء ضعيف عنده • ويصرح بذلك قوله ما أدخلت فى الجامع الا ما صح • وبقوله المسند أن الأصلى تخريج الأحاديث التى اتصل اسنادها ببعض الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم سواء أكان من قوله أو فعله أو تقريره •

وأن ما ما وقع فى الكتاب مما يخالف ذلك انما وقع فيه تبعا عرضـا

---

(١) مخطوط بمكتبة الازهر الشريف •

لا أصلا مقصودا فهذا ما عرف من كلامه (١) .

ثانيا وأما ما عرف بالاستقراء من تصرفه فمحتاج أولا الى التعرف بالصحيح « عنده وعند غيره » .

وهو أن يكون الاسناد متصلا وأن يكون كل من رواته عدلا متصفا بالضبط فان قصر احتاج الى ما يجبر ذلك التقصير — ويكون الحديث مع ذلك قد خلا من أن يكون معلولا أى فيه علة قادحة وأن يكون شاذا أى خالف رواية من هو أكثر عددا منه وأشد ضبطا مخالفة تستلزم التنافى ويتعذر معها الجمع الذى لا يكون متعسفا » .

ثم كان ابن حجر دقيقا وعظيما فى زيادة ايضاحه بايضاح معنى الاتصال عند المحدثين وعند البخارى فبين بذلك شرط البخارى فى « المعنعن » وما فى حكمه من اشتراط اللقاء مع المعاصرة والثقة وعدم التدليس فقال « الاتصال عندهم أن يعبر كل من الرواة فى روايته عن شيخه بصيغة صريحة فى السماع منه كسمعت وحدثنى وأخبرنى أو ظاهرة فى ذلك « كعن وان فلانا قال » .

ثم بين أن شرط حمل المعنعن (القسم الثانى من الصيغ عند البخارى) أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من حدث عنه ولو مرة واحدة مع اشتراط أن يكون ثقة فاذا ثبت ذلك عنه حملت عنده « عنعنته » على السماع وسبب ذلك أن تقول اذا لم يثبت لقاؤه له وانما عرفنا أنه عاصره احتمل أن تكون روايته عنه عن طريق الارسال لما عرف من عادة كثير ممن لم يوصف بتدليس أنه يرسل واذا لم يترجح أحد الاحتمالين على الآخر لم يحسن الحمل على أحدهما .

فان قيل فلم يطرد ذلك فى جميع عنعنته (مع اللقاء وعدمه) فالجواب أن ذلك يخالف فرض المسألة لأنها مفروضة فى غير المدلس ولو كان بعد أن ثبت لقاؤه لشيخه قد حدث عنه بالعنعنة بما لم يسمعه لكان

---

(١) النكت لابن حجر وهو مختصر الفتح مخطوط بمكتبة الازهر وصل فيه الى كتاب الايمان والنذر وقد الفه بعد كتاب فتح البارى .

بذلك مدلسا والفرض أنه غير مدلس فكان الاتصال ظاهرا فى ذلك وعرف من هذا أن شرط البخارى فى الاتصال أقوى وأتقن حيث اشترط عنده التلقى والمعاصرة بخلاف مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة » .

وطريق ثبوت اللقاء عند البخارى (١) .

يدور عنده على التصريح بالسماع فى اسناد فاذا ثبت السماع عنده فى موضع يحكم به فى سائر المواضع .

ويبدع ابن حجر فى تفصيله الدقيق واضعا أمام الباحث منـــابع الكلام ومصادره ومراكزه قائلا :

وكذا عرفنا بالاستقراء فى تصرفه فى الرجال الذين يخرج عنهم أنه ينتقى أكثرهم صحبة لشيخه وأعرفهم بحديثه وان خرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة فانما يخرج فى المتابعات وحيث يقوم له قرينه بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوى ، بمجموع ذلك وصفه الأئمة قديما وحديثا بأنه أصح الكتب المصنفة .

---

(١) نقلا عن صاحب فيض البارى حـ ١ ص ٣٥ .

قول الحافظ زين الدين أبى عبد الله محمد بن موسى الحازمى

المتوفى سنة ٥٨٤ هـ فى منهج البخارى فى شرطه

وقول الحازمى فى غاية الدقة والوضوح بل هو أصل لقول ابن حجر واستنباطه ، ويكاد يكون متفقا معه فى المعنى لذا فقد ارتضاه ابن حجر مقتنعا به وموضحا له فى مقدمته حتى نقله الكثير على أنه رأى ابن حجر كما فعل الاستاذ على الجندى واخوانه فى كتاب « أطوار الثقافة والفكر فى ظلال العروبة والاسلام » وقد تعرض الحازمى فى الكلام على شرط البخارى الى مقارنة بينه وبين الأئمة ، وضع البخارى فى قمتها الا أن الجديد العظيم فى كلام ابن حجر انه أوقف الباحث على منابع استنباط الشروط ومراكزها من كلام البخارى نفسه مما استنبط من كلامه فى تسميته للكتاب وما استنتجه من كلامه مباشرة ومن تعريفه الصحيح وما أخذه من كلام البخارى مباشرة من شرطه فى الاتصال بالعنعنة ثم ما استنبطه منبها عليه بأنه من تصرفه فى رجاله ووضع النقط على الحروف كما يقولون ولم يسبق بهذا النسق • ومع ذلك فكلام الحازمى هو أصل وسابق فى فضله ورأى ابن حجر معبر عنه لذا سأذكره مع تعليقات ابن حجر مستعينا بتصرفه ، مع الرجوع الى الاصل والمحافظة على كيانه والجدير بالذكر أن كلام الحازمى وابن حجر لم يرد عليهما اعتراض فكان كلامهما مسلما به عند العلماء فحسن تقديمه وتصدير الكلام به وتأخير ما اعترض عليه من رأى بن طاهر المقدسى والحاكم •

قال الحافظ أبو عبد الله (١) الحازمى رحمه الله ما حاصله (٢) ان شرط الصحيح أن يكون اسناده متصلا وأن يكون رواية مسلما صادقا غير

---

(١) فى شروط الائمة ابو عبد الله وعلق الكوثرى بقوله هكذا فى الاصل وفى الذهبى وغيره أبو بكر وهو المشهور •

(٢) المقدمة للفتح جزء ١ ص ٦ شروط الائمة ص ٢٩ للحازمى بتصرف •

مدلس ولا مختلط متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد .

قال ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشايخه العدول فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضه حديثه مدخول قال : وهذا باب فيه غموض وطريق ايضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الاصل ومراتب مداركهم فلنوضح ذلك بمثال .

وهو ان تعلم أن أصحاب الزهرى مثلا على خمس طبقات ولكل طبقة منها مزية على التى تليها فمن كان فى الطبقة الأولى فهو الغاية فى الصحة وهو مقصد البخارى .

والطبقة الأولى :

هى التى جمعت مزية الحفظ والاتقان وطول الملازمة لشيخها الزهرى حتى كان منهم من لازمه فى السفر وفى الحضر مثل مالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ويونس وعقيل الايليين وشعيب بن أبى حمزة وجماعة سواهم

والطبقة الثانية :

شاركت الأولى فى التثبت الا أنها لم تلازم الزهرى الا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه فكانوا فى الاتقان دون الأولى وهم شرط مسلم وذلك مثل عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى والليث بن سعد والنعمان ابن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم زاد ابن حجر وابن أبى ذئب وأكمل الحازمى الطبقات الى خمسة هى شروط لغير البخارى قال وقد يخرج البخارى أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة وذلك لأسباب تقتضيه وقد وضع الحازمى شرط البخارى فى قمة هذه السلسلة من شروط الأئمة قال فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير

استيعاب وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثانية على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثانية والمراد من ذلك التنزل الى الدرجة الأخيرة عند الأعواز •

قال ابن حجر فى المقدمة معلقا على هذا قلت وأكثر ما يخرج البخارى حديث الطبقة الثانية تعليقا وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا أيضا •

قول الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

المتوفى سنة ٥٠٧ هجرية ومناقشته

قال فى شروط الأئمة الستة : أعلم أن البخارى ومسلما ومن بعدهما من الأئمة لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج فى كتابى ما يكون على الشرط الفلانى • وانما يعرف ذلك من سير كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم (١) يعنى (٢) غير ما هو معروف من الخلاف بين الشيخين فى الاكتفاء بثبوت المعاصرة بين الراوى وشيخه بعد كونهما ثقتين كما هو عند مسلم أو اشتراط ثبوت اللقاء بينهما بعد كونهما ثقتين كما هو عند البخارى •

قال ابن طاهر : وشرط البخارى ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته الى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات ويكون اسناده متصلا غير مقطوع فان كان للصحابى راويان فصاعدا فحسن وان لم يكن له الا راو واحد فاذا صح الى ذلك الراوى أخرجاه •

الا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام كحماد بن سلمة وسهيل بن أبى صالح وداود بن أبى هند وأبى الزبير الأسدى والعلاء بن عبد الرحمن ترك البخارى حديثهم لشبهة وقعت فى نفسه وانما أخرج مسلم حديثهم لأن هذه الشبهة بالنسبة الى تلك الأحاديث خاصة ذهبت فى نظره وقد اعترض عليه الحافظ زين الدين العراقى فى شرح ألفيته فى علوم الحديث عند ذكر مراتب الصحيح وكان اعتراضه على قوله المجمع أو المتفق على ثقة نقلته الى الصحابى المشهور من غير خلاف بين الثقات فقال وليس ما قاله ابن طاهر بجيد لأن النسائى ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان

---

(١) شروط الأئمة للمقدسى •

(٢) تعليقات الكوثرى على شروط الأئمة للحازمى •

أو أحدهما (١) وأجيب على ما فى التدريب بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته الى حين تصنيفهما ولا يقدح فى ذلك تضعيف النسائى بعد وجود الكتابين •

وقـــال الحافظ بن حجر معقبـــا على ذلك

تصنيف النسائى ان كان باجتهاده أو نقله عن معاصريه فالجواب ذلك وان نقله عن متقدم فلا ، ثم قال ويمكن أن يجاب بأن ما قالـــه ابن طاهر هو الاصل الذى بنيا عليه أمرهما وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه فسلم بذلك كلام ابن طاهر فقد رد ابن حجر بتشقيق الجـــواب السابق فنقضه ثم أجاب هو اجابة معقولة ويمكن أن يناقش رده على الجواب السابق فى موضع الرد وهو قوله وان نقله عن متقدم فلا ، فالقول بأن نقله ، لو كان متقـــدم لبينـــه النســـائى ولو فرض أنه رواه عن متقدم ولم يبينه فمن الجائز أن يكون نقلا عن غير الاثبات والاتفاق انما هو بالنسبة للاثبات الثقات فسلم التعريف •

---

(١) فتح المغيث ص ١ س ٤ والتدريب ص ٦ وشروط الائمة الستة للمقـدس تعليقـــات الكوثرى •

قول الحافظ الحاكم أبى عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ومناقشته :

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوية النيسابورى الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخارى ومسلم وهو أن يروى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم صحابى زائل عنه اسم الجهالة بأن يروى عنه تابعيان عدلان ثم يروى عن التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى وله راويان ثقتان ثم يرويه عن اتباع التابعين حافظ متقن له رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظا مشهورا بالعدالة فى روايته ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول كالشهادة على الشهادة (١) وقد اعترض عليه أبو الفضل المقدسى قال ان البخارى ومسلما لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن ولعمرى أنه شرط حسن لو كان موجودا فى كتابيهما ، الا أنا وجدنا هذه القاعدة التى أسسها الحاكم منتقضة فى الكتابين جميعا .

اعتراض الحازمى

واعترض عليه أيضا أبو بكر الحزمى بما فى الصحيح من الغرائب التى تفرد بها بعض الرواة فقد أخرجا فى كتابيهما أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم الا راو واحد وأحاديث لا تعرف الا من جهة واحدة من ذلك حديث مرداس الاسلمى « ويذهب الصالحون الأول فالأول » الحديث ، هذا الحديث تفرد به البخارى باخراجه ولم يرو عنه غير قيس بن أبى حازم رواه البخارى عن يحيى بن حماد عن أبى عوانة

---

(١) سير أعلام النبلاء جـ ٨ مخطوط وشروط الائمة الستة للمقدس ص ١ .

عن بيان عن قيس عن مرداس وليس لمرداس فى كتاب البخارى سوى هذا الحديث (١) .

وقال الحازمى فى شروط الأئمة :

ولا أعلم أحدا من فرق الاسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخرى المعتزلة فانهم قاسوا الرواية على الشهادة فاعتبروا فى الرواية ما اعتبروه فى الشهادة وما مغذى هؤلاء الا تعطيل الاحكام كما قال أبو حاتم بن حبان وأجاب عن الحاكم ابو على الغسانى(٢) ونقله عياض عنه بأنه ليس المراد أن يكون كل خبر رواياه يجتمع فيه راويان عن صحابية ثم تابعية فمن بعده فان ذلك يعز وجوده .

وانما المراد فى كلام الحاكم أن هذا الصحابى وهذا التابعى قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة .

ولم يرتض هذا القول ابو عبد الله بن المواق فقال ما حمل الغسانى عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض ليس بالبيين ولا أعلم أحدا روى عنهما أنهما أخرجا بذلك ولا وجود له فى كتابيهما ولا خارجا عنهما فان كان قائل ذلك عرفه من مذهبيهما بانتصفح لتصرفهما فى كتابيهما فلم يصب لان الامر بين فى كتابيهما وان كان أخذه من كون ذلك أكثريا فى كتابيهما فلا دليل فيه على كونهما اشترطاه ولعل وجود ذلك أكثريا انما هو لان من روى عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه الا واحد فى الرواه مطلقا لا بالنسبة الى من خرج له فى الصحيحين وليس من الانصاف الزامهما هذا الشرط من غير ان يثبت عنهما ذلك مع وجود اخلالهما به لانهما اذا صح عنهما اشتراط ذلك كان فى اخلالهما به درك عليهما وقال الحافظ ابن حجر وهذا كلام مقبول وبحث قوى .

وقال فى مقدمته ما ذكره الحاكم وان كان منتقضا فى بعض الصحابة الذين أخرج لهم الا أنه معتبر فى حق من بعده فليس فى الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له الا راو واحد فقط .

---

(١) شروط الائمة الخمسة ص ٢٢ .

(٢) تدريب الراوى ٦٥ تعليقات الشيخ عبد الوهاب .

على ان ابن حجر شك فى نسبة شرط التعدد للحاكم وعزاه انه ربما يكون قد اشتبه فهمه على الحازمى من كلام الحاكم ، قال وكان الحازمى فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة لان الشهادة يشترط فيها التعدد • وأجيب باحتمال أن يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها كالاتصال واللقاء وغيرها ثم أوضح ابن حجر غلط من نسب هذا الى الحاكم فى كتاب الفتح(١) •

فبين ان هذا فى الواقع ليس شرطا للشيخين انما هو شرط لبعض العلماء كأبى على الجبائى بالنظر الى الصحيح عامة ونقل عن المازرى نسبته الى أبى على الجبائى وبعض متأخرى المعتزلة •

واليه يومىء الحاكم فى الكتاب (٢) حيث يقول وصفة الحديث الصحيح أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابى زائل عنه اسم الجهالة بأن يرويه عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة فعمم فى علوم الحديث شرط الصحيح من حيث هو وخصص ذلك فى المدخل بشرط الشيخين ويبدو أنه شرط عام وليس خاصا بالصحيحين •

قال البيهقى فى كتابه الزكاة من سننه عند ذكر حديث بهز عن أبيه عن جده ، فأما البخارى ومسلم فانهما لم يخرجاه جريا على عادتهما فى أن الصحابى أو التابعى اذا لم يكن له الا راو واحد لم يخرجا حديثه فى الصحيحين •

قال الكوثرى ويرد على هؤلاء بآخر حديث فى البخارى « كلمتان خفيفتان » فهو فرد باعتبار المخرج كما نص عليه البرهان البقاعى فان أبا هريرة تفرد به عن النبى صلى الله عليه وسلم وتفرد به عنه أبو زرعة وتفرد عنه عمارة بن القعقاع وتفرد به عنه محمد بن فضل وعنه انتشر فرواه عنه اثنكاب « الحسين بن ابراهيم العامرى » (٣) وغيره •

---

(١) الحافظ بن حجر فى شرح نخبة الفكر ص ٥ والتدريب للسيوطى ص ٦٦ •
(٢) تعليقات الكوثرى على شروط الائمة الخمسة ص ١٠ ومعرفة علوم الحديث ص ٦٢•
(٣) تعليقات الكوثرى على شروط الائمة الخمسة ص ٢٠ •

وقال صاحب فيض البارى محمد أنور الكشميرى الديوبندى (١) أقول قول الحاكم أكثرى لا كلى ولعله أراد منه أن يصير الراوى معروفا فلو روى واحد جليل القدر لكفى .

وهو تخريج وجيه من الكشميرى ورأى الحاكم كما تبين متعثر الخطأ ورد عليه الكثير من الاعتراضات والاجابة عنها وكل الاعتراضات انما هى منصبة على ما نسب اليه من قوله اشتراط تعدد الرواه وماعدا ذلك من اشتراط العدالة والثقة والحفظ فمسلم له ومتفق عليه ومع ذلك فله فضل السبق .

وقد تبين من استعراض الاقوال فى منهج البخارى فى رواية حديث جامعه الصحيح .

ان الذى قد وفاه وأجاد فيه من غير أن يرد اعتراض عليه لدقته انما هو ابن حجر والحازمى وهما غير مختلفين فى المعنى كما أشرت غير ان ابن حجر وان أخذ عن الحازمى الا أنه اكسب الباحث ثقة فى تحقق استنباط هذه الشروط ونسبتها للبخارى حيث أوقف الباحث على مصادرها ومنابعها من كلام أبى عبد الله البخارى نفسه وتصرفاته محددا مركز كل قول اشترطه وجاء به .

فهو فى الواقع مكمل وموضح وموثق لكلام الحازمى فرأيهما كرأى واحد متكامل فى وضوحه وثباته وقوته .

وبذلك أصبحت نسبة هذه الشروط الى منهج البخارى فى روايته أمرا واضحا لا مرية فيه .

هذا وقد روى البخارى غير ما ذكره ابن حجر فى منهجه فى الرواية فى صحيحه ، أنه لم يذكر فيه حديثا الا بعد أن تيقن من صحته (وقال البخارى وما أدخلت فى الصحيح حديثا الا بعد أن استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت من صحته(٢) وخرجه من ستمائة ألف حديث وجعله حجة فيما بينه وبين الله(٣) .

(١) فيض البارى ج ١ ص ٣٦ .
(٢) المقدمة ج ٢ ص ٢٠٢ .
(٣) شرح النووى ص ٧ .

وقال وما أدخلت فى الجامع الا ما صح وما تركته من الصحاح لأجل الطول(١) وقد صرح بأنه يروى عن الثقات بقوله كتب عن ألف ثقة من العلماء وزيادة وليس عندى حديث لا أذكر اسناده .

وقد صرح ببيان منهجه فى كتابة الحديث عامة فضلا عن منهجه فى كتابه الصحيح الذى هو فى الدرجة الاولى من مؤلفاته بما يوقف الباحث على مدى اهتمامه البالغ ودقته فى حرصه على معرفة الرواة وكيفية عملهم وحال الرواة العدول مع مشايخهم فى طريقة فريدة مبتكرة يقول البخارى (لم يكن كتابتى الحديث كما كتب هؤلاء) كنت اذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمل الحديث ان كان رجلا فهما (فهو يصرح بالضبط المعبر عنه يضبط الصدر) .

فان لم يكن سألته أن يخرج الى أصله ونسخته (فهو هنا يصرح بالضبط المعبر عنه بضبط الكتاب) ويقول وأما الآخرون فلا يبالون بما يكتبون وكيف يكتبون (٢) .

ولقد كان البخارى دقيقا فى موازينه وحكمه .

يقول ابن حزم أن البخارى اذا أنكر السماع لا يقول ان فلانا لم يسمع من فلان بل يقول لم يثبت سماع فلان من فلان والناس لا يميزون بينهما فيحكون عنه أنه قائل بعدم سماعه منه مع أنه ينكر الثبوت عنه دون السماع فى نفس الامر وهذا يدل على أن أمر السماع عنده انما يحكم به نظرا لثبوت اسناد عنده (٣) .

وبلغت به الدقة الى ترك الرواية عن كل راو فيه نظر من المحدثين مهما كان عنده من كثرة فى الحديث ولا يكتفى بذلك بل له نظرة فيمن سلم فى نظرهم وهو بمسلكه هذا لا يكتفى بتوثيق الثقات حتى يطمئن لهذا التوثيق بنفسه .

---

(١) سير أعلام النبلاء مخطوط بدار الكتب الجزء الثانى ـ ٨ ص ٢٣٨ .
(٢) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٢٥ .
(٣) فيض البارى .

وتبلغ الثقة ذروتها فى مقدرة البخارى على تنفيذ منهجه فى رواية الجامع الصحيح وغيره ومدى معرفته للرواة واحوالهم بدراسة مؤلفاته التى سأعقد لها فصلا مستقلا •

وحسبه فى ذلك كتاب التاريخ الكبير الذى ألفه قبل أن يبدأ فى جامعه الصحيح •

قال فيه أبو أحمد الحاكم الكبير المتوفى سنة ٣٧٨ •

« وكتاب محمد بن اسماعيل فى التاريخ كتاب لم يسبق اليه ومن ألف بعده شيئا فى التاريخ أو الاسماء أو الكنى لم يستغن عنه فمنهم من نسبه الى نفسه مثل أبى زرعه وأبى حاتم ومسلم ومنهم من حاكاه عنه فالله يرحمه فانه الذى أصل الاصول » (١) •

موضع الجامع الصحيح

وموضوع الجامع الصحيح هو الحديث الصحيح المجرد وقد استبان موضوعه هذا فى ضوء ما قيل فى شرطه أنه اشترط فيه الصحة وأنه لا يدخل فيه الا حديثا صحيا •

قال ابن الصلاح والنووى وابن حجر والنص له : وهذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته اياه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، وقد تقدم المراد بالمسند كما بين ابن حجر بأن موضوعه الاصلى تخريج الأحاديث التى اتصل اسنادها ببعض الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم سواء أكان قولا أو فعلا أو تقريرا وأن ما وقع فى الكتاب مما يخالف ذلك انما وقع فيه تبعا عرضا لا أصلا ولا مقصودا (كالمعلقات والموقوفات) ويقول ابن الصلاح ويرجع الى هذا الخصوص قول البخارى : ما أدخلت فى الجامع الا ما صح ، وكذلك يطلق قول الحافظ أبى نصر الوايلى

---

(١) الطبقات الكبرى لابن السبكى ج ٢ ص ١٠ •

يقول محمد أبى حاتم سئل محمد بن اسماعيل عن خبر حديث فقال يا فلان أترانى أدلس ؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثله أو أكثر لغيره لى فى نظر (١) وهذا صريح فى أنه لا يروى عن المدلس ولا عمن اتصف بآفات الجرح عامه ويصرح البخارى ايضا بأنه لا يروى الا عن سليم الاعتقاد يقول كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم الا صاحب حديث كلهم يقول الايمان قول وعمل يزيد وينقص .

فمن هذه التصريحات فضلا عما نقل من كلام ابن حجر الذى وفى المقام حقه يمكن أن يطمئن الباحث بأن البخارى رسم منهجه وشرطه فى رواية صحيحه خاصة وهو الدرجة الأولى كما أنه رسمه فى كل مروياته عامة مثل الأدب المفرد وغيره فهى صحيحة أيضا الا أن كتابه الجامع الصحيح كانت له المكانة الأولى فألزم نفسه فيه بأعلى مراتب الصحة .

لذا فقد اشتراط ثبوت اللقاء (السماع) بخلاف مسلم فاكتفى فى صحيحه بالمعاصرة ومع هذا فلم يخرج ذلك كتاب مسلم عن الصحة كما أن هذا لايخرج أحاديث البخارى فى غير الصحيح عن الصحة وقد بين الكشميرى بأن خلاف البخارى مع غيره فى اشتراط السماع انما هو فى الجامع الصحيح خاصة لا فى الصحيح لذاته . قال وكيفما كان شرطه هذا انما هو فى كتابه خاصة لا للصحيح مطلقا فلا يخرج حديثا فى صحيحه الا بعد ثبوت السماع فيه : وان كان صحيحا فى نفسه عنده أيضا فمخالفته للجماهير ليس فى نفس تعريف الصحيح بل هو شرط التزم به للصحيح فى كتابه فهذا تشديد فيه على نفسه فى هذا الكتاب فقط ولكل ذى همة وعزم أن يشدد على نفسه بما شاء ولا مساغ لاحد للطعن فيه ذق هذا فاسترح عما يختلج فى الصدور والله تعالى ولى الامور(٢) .

---

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) مقدمة الفيض ج ١ ص ٣٥ .

السجزى ، أجمع أهـل العلم الفقهـاء وغيرهم على أن رجـلا لو حلف بالطلاق أن جميع مافى كتاب البخارى ممـا روى عن النبى صـلى الله عليه وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لاشـك فيه آنه لايحنث والمرأة بحالها فى حبالتة ، وكذلك ما ذكره أبو عبد اللـه الحميدى فى كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله : لم نجـد من الأئمة الماضيين رضى الله عنهم أجمعين من أفصح فى جمع ما جمعه بالصحة • الا هذين الامامين (الشيخين) فانما المراد بكل ذلك مقاصد الكتـاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها وهذا بالنسـبة الى شرط الاتصال بالصحة فالمقصود من موضوع الجامـع انما هو الصحيح وليس معنى ذلك أن كله كذلك فقـد ذكر تبعا واسـتئناسا المعلقـات والموقوفات فلا يخرجه ذلك عن أصل موضوعه •

مكانة الموطأ من الجامع الصحيح

كتاب الموطأ للامام مالك أمام دار الهجرة ومهبط الوحى أبو عبد الله مالك بن أنس الاصبحى امام الحديث والفقه معا ولد بالمدينة حوالى سنة ٩٣ هـ وتوفى سنة ١٧٩ هـ استغرق فى تأليفه أربعين سنة قيل فى سبب تسميته بالموطأ لأنه تجنب فيه شدائد ابن عمرو ورخص ابن عباس ووطاة للناس كما أشار عليه المنصور فسماه الموطأ وذكر السيوطى فى سبب تسميته مما روى عن مالك أنه قال عرضت كتابى هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته الموطأ •

والامام مالك بتأليفه الموطأ أسس منهجا فى جمع الحديث وتأليفه وخطا بالتأليف خطوة فعالة منهجية لها آثرها فى كيان تصنيف الحديث فقد كان التدوين قبل مالك غير مبوب على أبواب العلم الجامعة ، كما فعل محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى سنة ١٢٤ هـ فى بدء التدوين الرسمى بأمر عمر بن عبد العزيز فجمع بغير تبويب على أبواب العلم ثم نهض التأليف فى الجيل الذى يلى الزهرى فكان أول من ألف الحديث ورتبه على الأبواب مالك بن أنس بالمدينة وابن جريج بمكة ومن جرى على نهجهم •

يقول ابن حجر والعراقى وكان هؤلاء فى عصر واحد فلا يدرى أيهم أسبق وذلك فى سنة بضع وأربعين ومائة ويقول صاحب مفتاح السنة وكل هؤلاء من أهل القرن الثانى وكان جمعهم للحديث مختلطا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وأشهر الكتب المؤلفة فى المائة الثانية وأسيرها ذكرا وأبعدها صيتا وأجلها قبولا الموطأ لمالك بن أنس أمام دار الهجرة •

ويقول ولى الله الدهلوى :

ان المدينه المنـــورة كانت فى عهـــد الامام مالك ومن قبله مرجـــع الفضلاء ومحط رجال العلماء ولهذا كان ينبغ عن عهد النبى صلى اللـــه عليه وسلم علماء الفتيا الذين كانوا قبلة العالم فورثهم جميعـــا الامام مالك واطلع باعباء هذا الامر الجليل فأخذ منهم العلم تداولا كمـــا يأخذ أحدنا من الاخر شيئا ملموسا لا مجال لشك فيه أخذا وعطـــاء ، وأدرج فى كتاب الموطأ ما حفظ عنهم وصار كتابه مرجعـــا لطـــوائف العلماء من المحدثين والفقهاء .

درجـــة الموطأ والصـــحيحين

ثم بين ولى الله الدهلوى مكانة الموطأ والصحيحين من كتب السنة فيضعه فى درجة واحدة مع صحيح البخارى ومسلم وهى الدرجه الاولى فى الصحة فى كتب الحديث وفى ذلك يقول ولى اللـــه المحـــدث الفقيـــه عبد الرحيم الدهلوى (١) وطنا العمرى نسبا وكتب الحديث على طبقات وهى باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقـــات .. فالطبقـــة الاولى منحصرة فى ثلاثة كتب الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم وقـــال الشافعى أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك واتفق اهـــل الحـــديث على أن جميع ما فيه صـــحيح على رأى مالك ومن وافقـــه أما على راى غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع الا وقـــد اتصل السنـــد به من طرق أخرى ، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه وقد صنف فى زمـــان مالك موطآت كثيرة فى تخريج أحاديثه ووصل منقطعه مثل كتاب ابن أبى ذئب وابن عيينه والثورى ومعمر وغيرهم ممن شارك مالكا فى الشيوخ وقـــد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل وقد ضرب النـــاس فيـــه أكباد الابل الى مالك من أقاصى البلاد وتحقق قول النبى صلى الله عليـــه وسلم فى حديثه (يوشك أن يضرب الناس أكبـــاد الابل فيطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينة وعبد الرازق وناهيك بهما) .

---

(١) حجة الله البالغة ج ١ ص ١٣٢ لولى الله الدهلوى باب طبقة كتب الحديث مراجعـــة بعض فضلاء الهند المطبعه المنيرية بالقاهرة .

أثر الموطأ فى صحيح البخارى

وباقى كتب أئمة الحديث

يقول الدهلوى أن الكتب المصنفة فى السنن كصحيح مسلم وسنن أبى داود وما يتعلق بالفقه من صحيح البخارى وجامع الترمذى مستخرجات على الموطأ تحوم حومه وتروم رومه مطمع نظرهم فيها وصل ما أرسله ورفع ما أوقفه واستدرك ما فاته وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده وأحاطه جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه ، ويعلق الشيخ محمد الشنقيطى على هذا القول بقوله : وهو كلام فى غاية الانصاف فلله در من لقبه بولى الله ولم أقل هذا تعصبا لكتاب مالك ولله الحمد بل لاطلاعى على الحقيقة وتتبعى لروايته والوقوف على أعيان حديثة بأسانيدها فى الكتب الستة وغيرها فى كتب الاحاديث الموجودة بأيدى الناس وممن هو ضرورى عند المحدثين أن مشايخ أصحاب الكتب الستة ومن عاصرهم كالامام أحمد فى مسنده أغلبهم تلامذة الامام مالك الذين رووا عنه الموطأ بروايات عديدة قبل أن تخلو واحدة عن زيادة تنفرد بها ولم يتركوا شيئاً من أحاديث الموطأ بل أخرجوها فى مصنفاتهم ووصلوا كثيرا من مرسلاته ومنقطعاته وموقوفاته وبذلك يتضح ما نقله ولى الله (١) ه .

وبالنظر الى كلام الدهلوى يجد الباحث أن الدهلوى منصف لغاية أنصف حماة الاسلام فأعطى الموطأ مكانته العالية السامقة وأعطى الصحيحين مكانتهما العالية السامقة وجعلهما فى طبقة واحدة من الصحة وبالتدقيق فى كلامه فى أثر كتاب مالك أيضا بالنسبة للصحيحين وغيرهما

---

(١) دليل السالك الى موطأ الامام مالك مقدمة موطأ مالك للزرقانى .

كان منصفا ومدققا ومتحريا فى قوله فكما بين الاستفادة من موطأ مالك ، بين العمل الجاد للمستفيد من الموطأ بما يثبت المقدرة العالية والشخصية القوية لمن أخذ من أصحاب الكتب شيئا من موطأ مالك عامة وما أخذه البخارى خاصة مما يتعلق بأبواب الفقه حيث بين أن عملهم فى هذا الجزء المأخوذ هو وصل ما أرسله ورفع ما أوقفه واستدراك ما فاته وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده وأحاطه جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه ، فمن يستطيع أن يصل المرسل ويرفع الموقوف ويستدرك على ما فات ويذكر المتابعات والشواهد ويحيط بجوانب الكلام غير الملم بالسنة ورجالها وفنونها المختلفة فأعمالهم متممة لأعمال الامام مالك ، ويرى ابن الصلاح وابن حجر العراقى .

(أ) تقديم صحيح البخارى ومسلم على موطأ مالك .

(ب) ورتبوا على ذلك أن صحيح البخارى أول من صنف فى الصحيح قال ابن الصلاح (١) أول من صنف فى الصحيح أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفى مولاهم وتلاه مسلم بن الحجاج النيسابورى القشيرى من أنفسهم ومسلم مع أنه أخذ عن البخارى واستفاد منه يشاركه فى أكثر شيوخه وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز ، وأما ما رويناه عن الشافعى رضى الله عنه من أنه قال ما أعلم فى الأرض كتابا فى العلم أكثر صوابا من موطأ مالك وروى بلفظ أصح كما فى مقدمة الفتح فانما قال ذلك قبل وجود كتابى البخارى ومسلم ، ثم ان كتاب البخارى أصح الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد .. ووافق ابن حجر ابن الصلاح ونقل هذا النص فى مقدمة الفتح .

وأورد اعتراض بعض الأئمة اطلاق أصحية كتاب البخارى على مالك ورد عليه قال فى المقدمة قال وقد استشكل بعض الأئمة

---

(١) مقدمه ابن الصلاح (علوم الحديث وشرحه التقييد والايضاح فى النكت على مقدمة ابن الصلاح للعراقى) .

اطلاق أضحية كتاب البخارى على كتاب مالك مع اشتراكهما فى اشتراط الصحة والمبالغة فى التحرى والتثبت وكون البخارى أكثر حديثا لا يلزم منه أفضلية الصحة قال والجواب عن ذلك أن ذلك محمول على أصل اشتراك الصحة فما لك لا يرى الانقطاع فى الاسناد قادحا لذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات فى أصل موضوع كتابه والبخارى يرى الانقطاع عليه فلا يخرج ما هذا سبيله الا فى غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم ولا شك أن المنقطع وان كان عند قوم من قبيل ما يحتج به فالمتصل أقوى منه اذا اشترك كل من رواتهما فى العدالة والحفظ ، فبان بذلك شفوف كتاب البخارى ، وعلم أن الشافعى انما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة الى الجوامع الموجودة فى زمنه كجامع سفيان والثورى ومصنف حماد بن مسلمة وغير ذلك وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه أ.هـ .

ويلاحظ أن كلام ابن حجر هذا انما يفيد فى دعوى شدة البخارى فى الصحة على الموطأ ولكن لا يفيد أن الموطأ غير صحيح حتى يكون أول من صنف فى الصحيح الامام البخارى كما نقله عن ابن الصلاح ، وقال مغلطاى انما مثل ذلك موجود فى كتاب البخارى وقال شيخ الاسلام ابن حجر أيضا على ما فى التدريب كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما لا على الشرط الذى تقدم التعريف به ، قال والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما فى البخارى أن الذى فى الموطأ مسموع لمالك غالبا وهو حجة عنده والذى فى البخارى قد حذف اسناده عمدا لقصد التخفيف ان كان ذكره فى موضع آخر موصولا أو لقصد التنويع ان كان على غير شرط ليخرجه عن موضوع كتابه وانما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيها واستشهادا وتفسيرا لبعض الآيات وغير ذلك قال السيوطى فظهر بهذا أن الذى فى البخارى لا يخرجه عن كونه جرد منه الصحيح بخلاف الموطأ وقد سجل الشيخ الشنقيطى دفاعا وجيها للسيوطى(١)

(١) منهج الحديث قسم المصطلح للاستاذ فضيلة الشيخ السماحى ص ٣٢ .

بتعليق على ما قال ابن حجر وكما ذكر فى مقدمة شرح الاسيوطى للموطأ قال الاسيوطى ان مافى الموطأ من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهى أيضا حجة عندنا لأن المرسل عندنا حجة اذا اعتضد ، وما من مرسل فى الموطأ الا وله عاضد أو عواضد • فالصواب اطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه وقد علق الشيخ عبد الغنى على كلام السيوطى بأن البخارى جرد فى كتابه ما جمع على أنه صحيح بذاته غير مفتقر الى تقوية غيره أ•هـ وأنت ترى أن هذا انما يفيد فى دعوى أصحية كتاب البخارى على كتاب مالك ولا يفيد عدم اصحية كتاب مالك حتى يكون كتاب البخارى هو أول صحيح ألف ونحى الحافظ العراقى منهج ابن حجر وقال بأن مالكا لم يفرد الصحيح وقال ان من بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر فلم يفرد الصحيح اذن ، وأجاب الجلال السيوطى بأنه ما من مرسل فى الموطأ الا وله عاضد أو عواضد وقد صنف ابن عبد البر كتابا فى وصل مافى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل قال وما فيه من قوله بلغنى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يكن يسنده واحد وستون حديثا كلها مسندة من طريق مالك الا أربعة لا تعرف •

وقد نقل الشيخ محمد حبيب الشنقيطى فى كتابه دليل السالك الى موطأ مالك أن ابن الصلاح وصل هذه الاربعة قال :

وقد رأيت بعض متقنى السنن ... من حاز فى كل العلوم خير فن
عزا الى نجل الصلاح أن وصل ... أربعة الأخبار فالكل اتصل

وبين بأن المراد من بعض متقنى السنن الى آخره هو الشيخ الفلانى شهره العمرى نسبه المدنى مهاجرا فى حواشيه على شرح زكريا الأنصارى على ألفية العراقى قال ما نص المراد فيه وما ذكر العراقى من أن من بلاغاته ما لا يعرف مردود وبأن ابن عبد البر ذكر أن جميع بلاغاته ومراسيله منقطعة الا أربعة أحاديث وقد وصل ابن الصلاح الأربعة فى تأليف مستقل وهو عندى وعليه خطه فظهر بهذا أنه لا فرق

بين الموطأ والبخارى وصح أن مالكا أول من صنف فى الصحيح كما ذكره ابن عبد البر وابن العربى القاضى والسيوطى ومغلطاى وابن ليون وغيرهم فافهم انتهى بلفظه منقولا بخط صاحب الحواشى الشيخ صالح الفلانى المحدث المذكور كما ذكر الشنقيطى بأن ابن حجر رجع عن قوله وقرر بأن أول من ألف الصحيح هو الامام مالك وذلك فى كتابه النكت قال الشنقيطى :

أول من ألف فى الصحيح ... مالك الامام فى الصحيح
كما له ابن حجر قد رجعا ... فى نكت كان لها قد جمعا

ورأى الشنقيطى أن ما فى الموطأ من الموصول تضمنه الصحيحان الا ندورا قال :

وكل ما اسناده فيه اتصل ... كيف رواه عنه من عنه نقل
أخرجه الشيخان وفقا أو أحد ... زين فكل واحد قد انفرد
بل أخرجوا المرسلات وما ... أشبهها مع اتصال سلما

وبذلك تبين صحة الموطأ وانه أول صحيح ألف وهذه دعوى مستقلة ، لا تتنافى مع أن صحيح البخارى أصح ،ولا يعارض ذلك ما قاله الشنقيطى فى دعوى أخرى وهى أن الموطأ أقدم وأصل للصحيحين أى مجموعة ، ولا تتنافى هذه الدعاوى مع ما ذكره الدهلوى من أن الطبقة الأولى فى الصحة هى كتاب موطأ مالك وصحيح البخارى وصحيح مسلم ويبدو لى أنه ليس أمر مشكلة الأولية فيما ألف فى الصحيح أهو الموطأ أو الجامع الصحيح للبخارى بالأمر الخطير الذى نستبيح من أجله أن ننحى سمة الصحة عن موطأ مالك لكى نثبت للبخارى أولية التأليف للصحيح فليس بالأمر الهين أن نغض من قيمة بناء شامخ له أثره فى حياة السنة وفى حياة الاسلام عامة ، وأن التفاضل والمقارنة بين هذين الكتابين الجليلين انما يجب أن تقتصر على أيهما أصح ، ولا تتعدى الى أيهما صحيح وأيهما غير صحيح ، وفى ضوء تفسير ابن حجر لمعنى الجامع فى تسمته(١) كتاب البخارى بأنه لم يختص بصنف دون صنف ،

(١) النكت لابن حجر مخطوط بالازهر .

ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار المحضة عن الأمور الماضية والأمور الآتية وغير ذلك من الآداب والرقائق .. نستطيع أن نقول بان البخارى أول من ألف الجامع الصحيح وان مالكا أول من ألف الصحيح والحق أن صحيح البخارى جامع بالمعنى العام لأحاديث الفقه وغيرها من الأغراض بخلاف الموطأ فانه لا يتوفر فيه هـذا المعنى فان معظمـه وغالبيته فى الأحاديث التى تدور على أحـكام الفقـه وعلى ذلك يمكن أن يقال بحق أول من ألف فى الصحيح الامام مالك وأول من الف الجامع الصحيح الامام البخارى ويمكن أن يقال أن الموطأ أو صحيح فى القرن الثانى وصحيح البخارى أول صحيح فى القرن الثالث ، وراى الامـام النووى فى غاية الدقة حينما زاد على ابن الصلاح كلمة المجرد فى صحيح البخارى ملاحظا معنى الصحة فى كتابى الامام مالك والامام أحمد وهو بهذه الزيادة يعتبر قد حل الاشكال قال أول من صنف الصـحيح المجرد البخـارى (١) ثم مسـلم وهما الكتب بعد القرآن وبين السيوطى (٢) فى تنبيهاته فى التدريب بأن قول النووى (المجرد زيادة على ابن الصلاح احترز بها عما اعترض عليه من أن مالكا أول من صنف الصـحيح وتلاه أحمد بن حنبل وتلاه مسند الدارمى وقال الدهلوى فى كتاب حجـة الله البالغة أن مسند الدرامى انما صنف لاسناد أحاديث الموطأ وفيه الكفاية لمن اكتفى وهذا هو الرأى الواضح الذى يحفظ على السنة كيانها ويحمد عليه النووى .

رواية البخـارى للموطأ

وقد روى البخارى موطأ مالك عن بعض رواة الموطـأ فأخـذ عن عبد الله بن يوسف الدمشقى الأصل التنيسى المسـكن (٣) وهـو ثقـة وثقة البخارى وأبو حاتم وأكثر عنه البخارى فى صحيحه وغيره من كتبه

---

(١) التدريب ص ٣٩ والتهذيب ٧٢/١ .

(٢) التدريب ٤١ .

(٣) نسبة الى تنيس بلدة بجزيرة بحر الروم قرب دمياط « القاموس » .

وأخذ عن سعيد بن عفير وهو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم الانصارى أخذ عن مالك والليث روى عنه البخارى وغيره وهو من أحد المحدثين الثقات توفى فى رمضان سنة ٢٢٦ هـ ويقال بأن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه وعن ابن بكير اشتهر لجده وهو يحيى بن بكير أبو زكريا الموصوف بأخبار شوارد العلوم وجمع شتاتها المصرى أخذ عن مالك والليث وروى عنه البخارى ومسلم بواسطة فى صحيحهما وعن أبى مصعب الزهرى اشتهر بكنيته واسمه أحمد بن أبى بكر القاسم ابن الحارث بن زراره بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى الصوفى قاضى المدينة وأحد شيوخ أهلها لازم مالكا وتفقه عليه وروى عنه موطأه أخرج عنه أصحاب الكتب الستة وقد قالوا أن موطأه آخر الموطآت التى عرضت على مالك ويوجد فى موطئه زيادة مائة حديث على سائر الموطآت الأخرى وقال بعض الفضلاء اختار أحمد بن حنبل رواية عبد الرحمن بن مهدى والبخارى رواية عبد الله بن يوسف التنيسى ومسلم رواية عبد الله بن يحيى التميمى الحنظلى النيسابورى أبو زكريا ، وأبو داود رواية القعنبى والنسائى رواية قتيبة بن سعيد وقال الزرقانى وهذا كله أغلبى والا فقد روى كل ممن ذكر عن غير من عينه وقد عقب على ذلك المحدث الفاضل محمد حبيب الشنقيطي وكان مسرفا ومغاليا فى تعقيبه حيث قال ومن هنا نعلم بالضرورة أن أصحاب كتب الحديث عالة على مالك وأصحابه وهو شيخ الجميع لأن مدار الحديث اليوم على الكتب الستة ومسند أحمد وقد رأيت تعويل الجميع على روايات الموطأ والسماع من أصحابه أ . هـ .

وكونهم عالة عليه دعوى فيها اسراف وغمط للمجهودات الجبارة التى قام بها حماة الاسلام ، والحق أنهم تأثروا به وانتفعوا من منهجه ومادته ولكنهم ابتكروا فى المنهج وفى جمع المادة فملأوا رياضهم من كل غرس طيب يانع عنده أو عند غيره .

وقد قال صاحب شرح تراجم أبواب صحيح البخارى ولى الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى فى مقدمة كتاب تراجم البخارى كان

أول ما صنف أهل الحديث فى علم الحديث جعلوه مدونا فى أربعة فنون من السنة أعنى الذى قالوا له الفقه مثل موطأ وجامع سفيان ومن التفسير مثل كتاب ابن جريج ومن السير مثل كتاب محمد ابن اسحاق ومن الزهد والرقاق مثل كتاب ابن المبارك فأراد البخارى رحمه الله أن يجمع الفنون الأربعة فى كتابه ويجرده لما حكم به العلماء بالصحة قبل البخارى وفى زمانه ويجرده للحديث المرفوع المسند وما فيه من الآثار وغيرهما انما جاء فيه تبعا لا أصالة أ ه فالحق أن الامام مالك له فضل السبق وقد دفع بمنهجه التصنيف دفعه قوية وطوره فوفر على الباحثين عناء البحث فى مظان الحديث حينما ابتكر منهجه فى التأليف على طريقة جمع الأبواب وكتابه حسبه ان مدحه ناصر السنة الامام الشافعى

ومما امتاز به لسبقه فى الزمن علو الاسناد فأعلى أسانيده ثنائية وأعلى أسانيد البخارى ثلاثية ومما لا شك فيه أن البخارى سار على نهجه فى طريقة الجمع والتأليف على الأبواب وأخذ من مادته فى بعض أحاديث أبوابه الفقهية ولكنه ابتكر وجرد الصحيح فكان صاحب منهج له أثره فى حياة السنة فالبخارى له شخصيته الباهرة وقوته ومزاياه والعبقرى النابه يحافظ على ما ورثه من تراث قيم ويكون لمورثه الفضل فى ذلك ويتصرف فى هذا التراث وينميه ويبنى هو بمجهوده وشخصيته القوية صروحا خالدة تتميز بمميزات كل الجد جديدة .

نبنى كما كانت أوائلنا نبنى ونفعل مثلما فعلوا

وهذا هو ما كان من الامام البخارى وان شئت التحديد فكتاب مالك كما يقول الدهلوى انتفع به البخارى بما يتعلق ببعض أحاديث أحكام الفقه خاصة من حيث المادة كما انتفع بغيره من الرواة الثقات واذا وجدت مادة الحديث فى غير أبوا ب الفقه فانما هى أحاديث لا تعدو أن تعد على أصابع اليد الواحدة .

وباطلاعى ومراجعتى(١)للموطأ شرح الزرقانى وجدت الامام مالكا

---

(١) شرح الزرقانى على الموطأ المطبوع بالمطبعة الكستلية بمصر سنة ١٢٨٠ هـ ومقدمة الموطأ تعليق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى . ط عيسى الحلبى .

المحدث العظيم المنصرف الى العناية بما يتعلق بأحديث أحكام الفقه .

أما البخارى فقد فاقه وكانت مهمة الموطأ جزءا من مهمة البخارى فهو الجامع من غير منازع الى كل أصناف الحديث كما يبدو من النظر فى صحيحه فقد اعتنى بأبواب أحاديث الفقه كما اعتنى بالمغازى والسير والعقيدة والأدب . الخ .. كما قرر الدهلوى فى كلامه السابق والاسماعيلى فى المدخل وغيرهما من الأئمة .

هذا مع أنه لم يقل أحد بأن أحاديث أبواب الفقه فى البخارى مقصورة على مافى الموطأ ولم يتحقق ذلك كاملا حتى فى باب واحد من أبواب البخارى فالبخارى له قوته وبراعته وشخصيته فى أبواب الفقه وغيرها فليس بعالة على غيره ثم هو حتى فيما أخذه من بعض أحاديث الامام مالك له مجهوده وتصرفه برفع الموقوف ويستدرك على ما فات ويذكر المعلقات والشواهد كما أنه يحيط بجوانب الكلام بذكر ماروى خلافه فأى همة بعد ذلك ؟ .

واذا كنت قد جرنى الحديث الى القول بأن الموطأ اهتم بالعناية بأحاديث أحكام الفقه ومافيه غير ذلك فهو قليل للغاية ، وان جامع البخارى يمتاز بالاستيعاب فالواجب هنا الايضاح حتى لا تختلط هذه الدعوى البريئة وتلتبس بما ادعى على الامام مالك من غير حق بأنه فقيه وليس بمحدث فهذه دعوى مجانبة للصواب وانما أقول ان امامته فى الفقه انما هى نتيجة لأنه بنى فقهه على أساس متين من الحديث وهو امام الحديث والفقه معا وقد رد الدكتور السباعى أبلغ رد على من قال بأن الامام مالكا فقيه وليس بمحدث من المستشرقين وأتباعهم فى قولهم أن الموطأ كتاب فقه لا كتاب حديث (١) .

رأى فؤاد سيزكين

ولقد ذكر فضيلة الشيخ عبد الغنى فى مقدمة البخارى (٢) ان بعض باحثى المسلمين فى مؤلف خاص باللغة التركية ادعى بأن البخارى أغار

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى ص ٤٩١ للدكتور السباعى .

(٢) مقدمة البخارى ص ١٢٠ للشيخ عبد الغنى .

على بعض الكتب التى سبقته كالموطأ وما اليه فنقل سائر ما تضمنته وخدب ذلك ووعد بالرد عليه ان شاء الله • آ • هـ •

ولقد علمت من السيد / مدير المخطوطات بدار الكتب المصرية الأستاذ فؤاد السيد بأن هذا الباحث اسمه فؤاد سيزكين وهو الآن أستاذ الأديان فى جامعات المانيا ومثل هذا يطمئن اليه الغرب ، ويحتضنه ليشكك الناس فى مجهود حماة الاسلام ويهون من شأنهم وفى ذلك خطورة وخبث فالتقليل من قيمة صاحب المؤلف ينعكس على مؤلفه ويقلل من شأن كتابه حتى يصرف الناس عنه •

وكأن استاذ الأديان هذا لم يعرف شيئا عن تاريخ رحلات البخارى ولم يتعرف على صحيحه والا فدعواه تنهار تماما بالنظرة الأولى لصحيح البخارى أو لفهارسة الجامعة وعند التطلع لقسمات تراجمه وأبوابه وترتيبها وما فيها من دقة لم يسبق اليها تصور دقة العالم الجامع فهو فى مظهر كتابه والتصرف فيه واستنباطه فى تراجمه وتبويبه مبتكر لا شك فى هذا ، وفى مادته مطوف على كل روض لم يقتصر على كتاب ولا عشرات من الرواة والكتب حتى يكون عالة على واحد منهم ولكن الأمر الذى لا شك فيه أنه لم يبتدع حديثا من عنده • وهل يعاب على ذلك ؟ وكأنى بصاحب هذه الدعوى وقد نسى مهمة البخارى وغيره من المحدثين بأنها الجمع من الثقات والدقة فى التأليف والتحرى فى الصحيح والتبويب والاستنباط وحسن العرض •

وظن أن على المحدث أن يبتكر أحاديث جديدة من عند نفسه لم يسبق اليها فى العصور التى بينه وبين النبى عليه الصلاة والسلام أو أن عليه ألا ينظر أو يقدر من سبقه فلا يتعرض الى حديث مسطر فى كتب بل يتعنت ضد كل مؤلف ؟ وهذا مالا يليق ، فالبخارى فى الواقع طالب صحيح السنة يبحث عنها فى كل مكان حاملا معه المقاييس الصحيحة الدقيقة راحلا الى أئمة السنة قاطعا الفيافى والقفار مسجلا لرجال الحديث وأحوالهم وحسبه فى ذلك التاريخ الكبير وغيره من كتب الرجال التى

ألفها قبل تأليف الصحيح واذا كان لابد من تصحيح لتعبير فؤاد سيزكين الضيق فانا نقول بأنه بغير على كل ثقة ويطوف على كل بستان نضر يمتص منه أسمى رحيقه الصافى ولكنه عالى لايختص بروض بعينه ولا تتحمله عشرات الرياض حتى يجمع مادته ومن هنا فقد روى عن آلاف الثقات حتى جمع الجامع الصحيح ، الجامع لكل أصناف الحديث وذلك مما يدل على مكانته ومجهوده الجبار الذى يضفى عليه وعلى كتابه كل تقدير وثقة وبهذا العموم فى الرجال أيضا تميز على كتاب الموطأ ورجاله وكان هذا مميزا ثانيا فكما كان الجامع لكل صنف من الحديث كان الجامع لكل صنف من الرجال من كل قطر لأى بلد وجد فيه المحدثون قال ابن خلدون فى مقدمة تاريخه فى علوم الحديث وجاء محمد ابن اسماعيل البخارى امام المحدثين فى عصره وخرج أحاديث السنة على أبوابها فى مسنده الصحيح بجميع الطرق التى للحجازيين والعراقيين والشاميين واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه أ هـ .

كما روى عن أهل الرى وواسط وخراسان ومرو وبلخ وهراة ونيسابور وبخارى وغيرها ، أما الامام مالك فلم يرحل عن المدينة التى هى منبع الحديث ومهبط الوحى ولذا نجد معظم رواته عن الحجازيين وكان البخارى فريدا فى تراجمه وتقطيعه الحديث وتكراره ثم تجريده الصحيح فكان المميز عن غيره ولكل فضله وسماته التى تجعله فريدا فى تأليفه واماما فى عصره .

ولقد كان الامام البخارى يقدر رواية الامام مالك رحمه الله فاذا وجد حديثا متصلا مرفوعا برواية مالك لا يعدل عنه الى غيره الا اذا لم يكن على شرطه فيورد له شواهد ومن المعلوم عند البخارى والمحدثين أن السلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر ولما كان أجل من روى عن مالك الشافعى قالوا الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر .

الموطأ من كتب الأصول فى السنة

الموطأ للامام مالك مما لا شك أنه من الكتب الصحيحة ومن أصول السنة . فقد عد رزين بن معاوية فى جامع الصحاح الأصول ستة الموطأ

وكتب الأئمة الخمسة • وتابعه ابن الأثير فى جامع الأصـــول ومن تـــرك الموطأ ولم يعده من كتب الأئمة فكما يقول الكوثرى فى تعليقـــاته على كتاب الأئمة الخمسة للحازمى (١) ومن لم يجعل من بينها الموطأ فانمـــا ذلك لاندماج أحاديثه فيها الا ما قل أ هـ •

وقال الدكتور السباعى (٢) وأما عدم عد الموطأ من الكتب الســـتة فلأنه أكثر فيه من المراسيل وهو وان كان يرى العمل بها لكن غيره من المحدثين لا يرون ذلك فهذا هو الذى منع عـــده فى الكتب الستة أ هـ •

وأقول لعل من عد كتب الأئمة ولم يعد فيها الموطأ فانما يعد كتب الأئمة بالنسبة للعصر الثالث لاجتماعهم فيه ، كما أنه يمكن أن يقال ربما كانت شهرة الامام مالك وامامته فى الفقه وكذلك ابن حنبل أغنتهما فى نظر بعض العادين عن عدهما فى أئمة الحديث رغم امامتهما وبراعتهما فيه •

لكل موقوف أو مقطوع فى الموطأ وصحيح البخارى أصل من الكتاب والسنة :

ويزيدنا ثقة بما لم يوصل فى كتابى الامامين الجليلين مالك والبخارى أن نعلم فضلا عن جلالتهما وامامتهما فى الحديث أنه لا يوجد فى الموطأ موقوف صحابى أو أثر تابعى الا وله عاضـــد من الكتاب والسنة (٣) كما لا يوجد فى صحيح البخارى حديث عن الصحابة أو التابعين الا وله أصل من كتاب الله أو سنة رسول الله الصحيحة كما صرح البخارى بذلك •

عن أبى محمد (٤) بن أبى حاتم الوراق قال سمعت سليم بن مجاهد يقول كنت عند محمد بن سلام البيكندى فقال لى لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعة آلاف حديث قال فخرجت فى طلبه حتى لقيتـــه فقلت أنت الذى تقول أنا أحفظ سبعين ألف حديث قال نعم وأكثر ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين الا عرفت أكثر مولدهم ووفاتهم ومساكنهم •

---

(١) الائمة الخمسة للحازمى ص ٦ •
(٢) السنة ومكانتها ص ٤٩٣ •
(٣) موطأ مالك شرح الزرقانى تعليق محب الدين الخطيب •
(٤) تاريخ بغـداد ج ٢ ص ٢٤ •

ولست أروى حديثا من أحاديث الصحابة والتابعين الا ولى فى ذلك أصل أحفظه حفظا من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم •

أثر صحيح البخارى فى ازهار السنة فى القرن الثالث وما بعده

لقد تسلم الامام البخارى لواء الحديث فى مطلع القرن الثالث الهجرى وسلك به منهجا قويا أوصله درجة بالغة فى الصحة والكمال فقد كان كتابه الخالد الجامع الصحيح له فضل السبق فى هذا القرن الذى اذدهر بأئمة السنة فالامام مسلم والامام أبو عيسى الترمذى والامام النسائى والامام أبو داود السجستانى وكتب هؤلاء الأئمة التى أصبحت المرجع فى الأحاديث انما ظهرت بعد الجامع الصحيح وقد كان له أثر عظيم فى توجيه مؤلفى هذه الكتب واجادة مصنفيها •

وكان البخارى موضع تقديرهم وامام قافلتهم وأستاذهم جميعا الذى تأثروا به وشهدوا له •

وليس معنى التأثر أن يكون التلميذ نسخة من الأستاذ مقلدا له فى كل شىء وظيفته المحاكاة فقط والا لو كان الامر كذلك للحق العيب الاستاذ والتلميذ معا ولما كان منهج الاستاذ ناجحا ولا كان تفكير التلميذ مرنا •

بل قد يتأثر التلميذ النابه بالأستاذ النابه ويظهر فيه ذلك فى لون من ألوان تصرفه وان كان مع ذلك يتسم بخصائص منفردة تحفظ له ذاتيته ومجهوده وقد تقرب أو تبعد عما تأثر به ترتفع أو تنخفض كذلك عن منهجه بعض الخطوات ولا يتسع المقام أن أبين خصائص كتب هؤلاء الأئمة فى السنة • كلهم أو أقارنهم بصحيح البخارى ، امامهم فى منهجه وباعث نهضتهم ـ خاصة وأنه لم يضع محدث ما أى كتاب من كتب هؤلاء الأئمة فى كفة محاولا وضعه فى جوار كفة البخارى أو قريبا منه اللهم الا تلميذه الأول الذى لحق بشيخه أو قاربه وارتقى لما يقرب من

مرتبته وأصبح كتابه قرين كتاب البخارى وأطلق عليهما معا الصحيحان وعند الاطلاق يعلم أنهما صحيح البخارى وصحيح مسلم — ووضع فى درجة هى الدرجة الأولى من كتب الحديث واقترن ذكر مسلم بالبخارى وقيل لهما فى عرف المحدثين الشيخان •

لذا سأكتفى بالحديث عنه مبينا تأثره بصحيح البخارى وخصائصه وفيما عداه سأكتفى بنصوص الأئمة التى تبين أثر صحيح البخارى فى كتب الأئمة وتقدير الأئمة له •

شهد للبخارى تلميذه الأول الامام مسلم ووصفه بأبلغ وصف فأطلق عليه أنه سيد المحدثين وطبيب الحديث فى علله (١) ويقول أبو عيسى الترمذى (٢) الامام الجليل فى فضل الامام وعلمه : لم أر بالعراق ولا بخراسان فى معنى العلل والتاريخ ومعرفة الاسانيد أعلم من محمد ابن اسماعيل ويذكر الامام النووى أن من رواة البخارى الأعلام الامام مسلما بن الحاج وأبا عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمذى وأبا عبد الرحمن النسائى وأبا حاتم وأبا زرعة الرازيين وكل هؤلاء أئمة الأعلام (٣) •

وقال الاسماعيل عن الامام البخارى فى المدخل أنه حاز السبق وبلغ الغاية (٣) وجمع الى ذلك حسن النية والقصد الى الخير ونفعه الله ونفع به وقد نحا نحوه فى التصنيف جماعة منهم الحسن بن على الحلوانى لكنه اقتصر عن السنن ومنهم أبو داود السجستانى وكان فى عصر أبى عبد الله البخارى فسلك فيما سماه سننا ذكر ما روى فى الشىء وان كان فى المسند ضعف اذا لم يجد فى الباب غيره ومنهم مسلم بن الحجاج فكان يقاربه فى العصر فرام وكان يأخذ عنه أو عن كتبه الا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبى عبد الله وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبوعبد الله

---

(١) مقدمة شرح البخارى للنووى ص ٧ •

(٢) أبو عيسى الترمذى ألف فيه رسالة الدكتوراه الاستاذ نور العتر الدمشقى •

(٣) التهذيب للنووى ج ١ ص ٧٤ •

للرواية عنهم وكل قصد الخير غير أن أحدا منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبى عبد الله ولا تسبب الى استنباط المعانى واستخراج لطائف فقـــه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروى فيـــه تسببه ولله الفضل يختص من يشاء وفى تقرير هذا المعنى يقول الحاكم أبو أحمد النيسابورى رحم الله محمد بن اسماعيل فانه ألف الأصـــول يعنى « أصول الأحكام من الأحاديث » وبين للناس وكل من عمل بعـــده فانما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج •

أثر منهج البخـــارى فى صحيح مسلم

من أشرف ما يتسم به الجامعان الصـــحيحان للبخـــارى ومســـلم ويتفقان فيه باتفاق العلماء • وحسبهما فى ذلك شرفا وفضلا وصلة وثيقة أنهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز وان الأمـــة تلقتهمـــا بالقبول وما أروعهـــا وأثبتها من مكانة رفيعة لا يمكن بأى حال أن تغير بما يقال بعد ذلك من تفصيل يراد به ابراز خصائص كل منهما ومزاياه وتأثر اللاحق منهما بالسابق فيما اتفقا فيه ويترتب على ذلك •

أولا ـــ اثبـــات ذاتية مجهـــود الامامين فى كتابيهمـــا وصلتهما ببعضهما •

ثانيا ـــ أيهما أرجح وأفضـــل •

الجامع الصحيح للامام مسلم

مؤلفه أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مســـلم القشـــيرى نسبا النيسابورى وطنا أمام الحديث وتلميذ البخارى وخريجه وصـــاحبه •

ولد مسلم بنيسابور سنة ست ومائتين وكان منهجه فى تحصيل العلم نهج البخارى واسع الرحلات جواب الافاق طلبا للحديث وعاش حيـــاة علمية حية بالتلقى والرحلة والتدريس والتأليف الى ان أدركتـــه الوفاة سنة أحدى وستين ومائتين بنيسابور ولم يتجاوز خمسة وخمسين عاما •

موضوع الجامع الصحيح للامام مسلم

وموضوع الجامع الصحيح للامام المسلم هو الحديث الصحيح المجرد المسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نهج فى تأليفه نهج البخارى فى طريقة صحيحه فى جمع الحديث الصحيح المجرد وتأليفه على أبواب العلم من فقه وخلافه متأثرا بطريقته غير أنه اقتصر فيه على سرد المسند من غير أن يذكر الموقوفات الا نادرا ومن غير أن يذكر فيه تراجم الأبواب وقد قام بالتبويب والترجمة شراح كتابه وكان أعظم من أجاد فى ذلك الامام محيى الدين أو زكريا يحيى النووى •

قال النووى (١) ان مسلم رحمه الله تعالى رتب كتابه على أبواب فهو مبوب فى الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك ثم قال النووى وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد اما لقصور فى عبارة الترجمة أو ركاكة لفظها واما لغير ذلك وان شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها فى مواطنها أ • هـ •

وقد جمع مسلم فى كتابه أربعة آلاف من الأحاديث الصحاح غير المكرر وقال العراقى هو بالمكرر يزيد على كتاب البخارى لكثرة طرقه وقد قال أبو الفضل أحمد بن مسلمة أنه يزيد عن اثنا عشر ألف حديث أ • هـ •

خصائص صحيح مسلم

١ ــ ليس فيه بعد الخطبة الا الحديث السرد ولم يتصد لما تصدى له البخارى من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث وترجمة الأبواب وقد عقد النووى فصلا فى خصائصه قال : فمن تحرى مسلم رحمه الله اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا • وتقيده ذلك على مشايخه وفى روايته وكان من مذهبه رحمه الله الفرق بينهما وان حدثنا لا يجوز اطلاقه الا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا لما قرىء على الشيخ

---

(١) مقدمة صحيح مسلم شرح النووى ص ٢١ •

وهذا الفرق هو مذهب الشافعى وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق وقال محمد بن الحسن الجوهرى المصرى وهـو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد وروى هـذا المذهب أيضا عن ابن جريج والأوزاعى وابن وهب والنسائى وصار هو الشائع الغالب على الحديث وذهب جماعات الى انه يجوز ان تقول فيما قرىء على الشيخ حدثنا وأخبرنا وهـو مذهب الزهـرى ومالك وسفيان ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين وهو مذهب البخارى وجماعة من المحدثين وهو مذهب الحجازيين والكوفيين وذهبت طائفة الى أنه لا يجوز اطلاق حدثنا ولا أخبرنا فى القراءة وهو مذهب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل والمشهور عن النسائى والله أعلم ، ومن ذلك اعتناؤه بضبط لفظ الرواة كقوله حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان وكذلك اذا كان بينهما اختلاف فى حرف من متن الحديث أو صفة الراوى أو نسبته او نحو ذلك فانه يبينه وربما كان بعضه لا يتغير به معنى وربما كان فى بعضه خلاف فى المعنى ولكن كان خفيا لا يتفطن له الا من هو على اطلاع على دقائق الفقه ومذاهب الفقهاء .

ومن دلك تحريه فى مثل قوله حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان « يعنى ابن بلال » عن يحيى « وهو ابن سعيد » فلم يجوز رضى الله عنه أن يقول سليمان بن بلال ويحيى بن سعيد لكونه لم يقع فى روايته منسوبا فلو قاله منسوبا لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره ومن ذلك حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة وغير ذلك .

يقول صاحب كتاب أطوار الثقافة والفكر الاسلامى(١) وليس لمسلم مزية فى صحيحه على البخارى الا أنه لم يقطع الحديث فى أبوابه كما فعل البخارى فى بعض أحاديثه بل انه روى كل حديث مستكملا غير

(١) كتاب أطوار الثقافة والفكر الاسلامى للاستاذ على الجندى وزملائه ج ٢ ص ٣٢١ .

مجزء بأسانيده المختلفة فى مكان واحد واقتصر فيما دونه على الأحاديث المتصة دون الموقوفات التى ينتهى سندها الى الصحابة من غير أن يذكر فيها قول ، ولا فعل للنبى صلى الله عليه وسلم أ هـ .

وهذا الأمر هو الذى استرعى أنظار أئمة الحديث ومنصفيه قال النووى والسيوطى فى التدريب (١) اختص مسلم بجمع طرق الحديث فى مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل تناوله بخلاف البخارى فانه قطعها فى الأبواب بسبب استنباط الأحكام منها وأورد كثيرا منها فى مظانه .

وقال النووى فى مقدمته شرح مسلم (٢) وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة جعلته أسهل متناولا من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرق الحديث التى ارتضاها واختار ذكرها وأورد منه أسانيده المتعددة وألفاظ الحديث المختلفة فيسهل على الطالب النظر فى وجوه الحديث واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورد مسلم من طرقه بخلاف البخارى فانه يذكر تلك الوجوه المختلفة للحديث فى أبواب متفرقة متباعدة وكثيرا منها يذكره فى غير بابه الذى يسبق الى الفهم أنه أولى به وذلك لدقيقة يفهمها البخارى منه فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخارى من طرق الحديث أ . هـ .

ويلاحظ أن كلام النووى يشعر بدقة تصرف البخارى وان خفى ذلك على من ليس له قدم راسخة فى الحديث وان هذه الدقة انما يفهمها البخارى والخواص فى معرفة الحديث ومن هنا ربما كان صعب المنال على غير العارفين بالحديث والذى حتم على البخارى ذلك المنهج تقطيع الأحاديث انما هو استنباطه وتراجمه وهذه ميزة لم يضح بها البخارى

---

(١) التدريب ص ٤٤ .

(٢) مقدمة صحيح ومسلم شرح النووى جـ ١ ص ١٤ فى الموازنة بين الصحيحين .

فى سبيل سهولته على العامة ولـذا قال شـيخ الاسـلام ابن حجر فى ذلك (١) .

واذا امتاز مسلم بهذا فللبخارى فى مقابلته من الفضل ما ضمنه فى أبوابه من التراجم التى حيرت الأفكار .

وقد بين الامام مسلم نفسه (٢) فى أول مقدمته فى صحيحه أنه عمد على تلخيص الطرق فى موضع واحـد بلا تكرار ليسـهل على العـامة والخاصة كما بين بأن الذى ساقه الى التأليف انما هو تخبط العـامة فى غير الصحيح وان ضبط القليل واتقانه من الحـديث أيسر على المرء من معالجة الكثير منه ولا سيما عند من لا تميز له من العوام الا بأن يوقفه على التميز غيره ويبين بأنه انما يرجى بعض المنفعة فى الاستكثار وجمع المكررات من الحديث للخاصة من النـاس ممن رزق فيـه بعض التيقظ والمعرفة بأسباب الحديث وعلله بخلاف عوام الناس الذين هم بخـلاف معانى الخاصة من أهل التيقظ والمعرفة وقال مبينا لسائله ان من سبب تأليفه الحرص على هداية العوام قال وبعد يرحمك الله فلولا الذى رأينا من سوء ما صنعه كثير ممن نصب نفسه محدثا فيما يلزمهم من طـرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والامانة بعـد معرفتهم واقرارهم بألسنتهم أن كثيرا مما يقذفون به الى الأغبيـاء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك بن أنس وشـعبة بن الحجـاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمـن بن مهدى وغـيرهم من الأئمة لما سهل علينا الاستنصاب لما سألت من التميز والتحصـيل ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضـعاف المجهولة وقد ألقى بها الى العوام الـذين لا يعرفون عيبهـا خف على اجابتك الى ما سألت أ . هـ .

---

(١) التدريب ص ٤٥ .

(٢) من كلام الامام مسلم نفسه فى مقدمة صحيحه بتصرف ص ٤٥ شرح النووى .

ولهذه السهولة فى صحيح مسلم شذ أبو على الحسين بن على النيسابورى عن اتفاق العلماء بتقديم صحيح البخارى على صحيح مسلم وقال بتقديم صحيح مسلم على صحيح البخارى أو فهم منه ذلك روى ابن الصلاح (١) عن أبى على الحافظ النيسابورى أستاذ الحاكم أبى عبد الله بن البيع قال « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج » فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخارى قال ابن الصلاح ان كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فانه ليس فيه بعد خطبته الا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما فى كتاب البخارى فهذا لا بأس به ولايلزم أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع الى نفس الصحيح وان كان المراد أن كتاب مسلم أصح صحيح فهو مردود على من يقوله والله أعلم •

وعلق العراقى على ذلك بقوله (٢) قلت قد روى مسلم بعد الخطبة فى كتاب الصلاة باسناده الى يحيى بن أبى كثير أنه قال لا يستطاع العلم المراد أن كتاب مسلم أصح صحيح فهو مردود على من يقوله والله أعلم •

وقال شيخ الاسلام ابن حجر (٣) قول أبى على ليس فيه ما يقتضى تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخارى خلاف ما يقتضيه اطلاق الشيخ محيى الدين فى مختصره « التقريب » وفى مقدمة شرح البخارى حيث يقول (٤) البخارى أول من صنف الحديث المجرد واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخارى ومسلم واتفق الجمهور على أن صحيح البخارى أصحهما صحيحا وأكثرهما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ والتدريب ص ٤٣ .

(٢) التقيد والايضاح لما أطلق واغلق من مقدمة ابن الصلاح لشيخ الاسلام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى ص ١٤ المتوفى سنة ٨٠٦ هـ .

(٣) التدريب ص ٤٣ ومقدمة الفتح ج ١ ص ٦ .

(٤) مقدمة شرح البخارى للنووى ج ١ ص ٧ ومقدمة شرح مسلم للنووى فى الموازنة بين البخارى ومسلم ص ١٤ .

فوائد وقال الحافظ أبو على النيسابورى شيخ الحاكم أبى عبد الله : صحيح مسلم أصح وواقق بعض علماء المغرب وأنكر ذلك عليهم والصواب ترجيح البخارى على مسلم أ . هـ .

قال ابن حجر وانما يقتضى نفى الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه لا اثباتها أما اثباتها له فلا ، لأن اطلاقه يحتمل أن يريد ذلك ويحتمل أن يريد المساواة فى نظره قال .

ومع احتمال كلامه ذلك فهو منفرد به سواء قصد الأول أو الثانى وعلق ابن حجر فى المقدمة على كلام ابن الصلاح بقوله : واقتضى كلام ابن الصلاح أن العلماء متفقون على القول بأفضلية البخارى فى الصحة على كتاب مسلم الا ما حكاه عن أبى على من قوله المتقدم وعن بعض شيوخ المغاربة ان كتاب مسلم أفضل من كتاب البخارى من غير تعرض للصحة « بل الى المعنى الذى تقدم من السهولة فى الرجوع الى موضع الحديث وسرد الصحيح » وعارض ابن حجر قول أبى على هذا بقول من هو أعظم منه فقال روينا بالاسناد الصحيح (١) عن أبى عبد الرحمن النسائى وهو شيخ أبى على النيسابورى أنه قال مافى هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل والنسائى لا يعنى بالجودة الا جودة الأسانيد كما هو المتبادر الى الفهم من اصطلاح أهل الحديث ومثل هذا من النسائى غاية فى الوصف مع شدة التحرى وتوقيه وتثبته فى نقد الرجال ونقدمه فى ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الحزاق فى معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج وقدمه الدار قطنى فى ذلك وغيره على امام الأئمة أبى بكر بن خزيمة صاحب الصحيح وأورد ابن حجر غير ذلك مما سأعرج عليه عند الكلام على مزايا وخصائص الجامع الصحيح للبخارى وأقول ان سهولة الكشف والتنازل فى الجامع الصحيح للامام مسلم فى نظرى انما هى مستفادة وحاصلة بعد التبويب والتراجم للكتاب وهذا من عمل شراح الصحيح لا من عمل الامام مسلم

---

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٧ .

وأما قبل التبويب والترجمة فان الأحاديث وان كانت متجمعة بطرقها المختلفة وألفاظها فى مكان واحد لكنه نظرا الى عدم تبويبها يصعب البحث فى جوانب الكتاب حتى يهتدى الباحث الى الموضع الخاص الذى يريده وبعد تصنيف كتب مفاتيح الصحيحين أصبحت طرق حديث البخارى معلومة وكما يقول محب الدين الخطيب فى كتابه توضيح البخارى بعد تنبيهه على مواضع تعدد وطرق الحديث قال وبذلك لم يعد فضل وميزة لكتاب مسلم بهذا على كتاب البخارى •

أفضلية صحيح البخارى على صحيح مسلم

أصبح من المعلوم أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد كتاب الله وبهما رفعت راية السنة وضاءة فى أبهى أدوار أوجها وانتسم العصر الثالث بهما وبأثرهما فيمن بعدهما بأنه أزهى عصور جمع السنة ولم يرق امام من أئمة الحديث بعدهما الى مرتبتهما وفى معرض المفاضلة بين الصحيحين يجد الباحث أن صحيح البخارى مجمع على أفضليته اذا استثنينا رأى أبى على النيسابورى فى تقديم صحيح مسلم فى الصحة لأن أفضلية البخارى ثابتة بأمرين الأمر الأول : وهو ما عبر عنه ابن حجر بقوله من حيث الاجمال ويرجع الى تقدير شهادة أهل الفن والحديث (١) بعد دراستهم الواعية ان أفضلية الصحيح للبخارى على مسلم ثابتة عن أئمة العلماء وقد نقل الاتفاق على تقدمه الامام النووى وشيخه ابن الصلاح وغيرهما : قال النووى فى مقدمة شرحه لصحيح مسلم فى الموازنة بين البخارى ومسلم •

اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخارى ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول •

وكتاب البخارى أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة

---

(١) ص ١٤ المقدمة للنووى •

وقد صح أن مسلما كان يستفيد من البخارى ويعترف بأنه ليس له نظير فى علم الحديث • وتصديقا لكلام النووى فقد روى فى تاريخ بغداد (١) •

قول الامام مسلم للبخارى لا يبغضك الا حاسد وأشهد أن ليس فى الدنيا مثلك • وعن أبى عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول سمعت أبى يقول رأيت مسلم بن حجاج بين يدى محمد بن اسماعيل البخارى يسأله سؤال الصبى المتعلم •

وقول النووى فى ترجيح كتاب البخارى هو المذهب المختار الذى قال به الجماهير وأهل الاتقان والحذق بأسرار الحديث •

قال الذهبى وأما جامع البخارى الصحيح فأجل كتب الاسلام بعد كتاب الله تعالى فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته وقال النووى فى مقدمة شرحه للبخارى ومن أخص ما يرجح اتفاق العلماء أن البخارى أجل من مسلم وأصدق بمعرفته للحديث ودقائقه . وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه فى هذا الكتاب وقال شيخ الاسلام ابن حجر : اتفق العلماء على أن البخارى أجل من مسلم ومسلم خريجه ولم يزل يستفيد منه ويتتبع آثاره حتى قال الدارقطنى لولا البخارى ما راح مسلم ولا جاء وقال مرة أخرى وأى شىء صنع مسلم انما أخذ كتاب البخارى فعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات وهو وان أسرف فى ذلك فانما يؤخذ منه ترجيح البخارى على مسلم واثبات أنه قد استفاد منه وهو تلميذه الذى تأثر به فى حياته العلمية وكان صاحب طاقة طيبة فكان له مجهودات علمية وكان لكتابه خصائصه الذاتية التى تقدمت فى الحديث على صحيحه •

---

(١) ج ٢ ص ٢٩ •

قال الحاكم أبو أحمد النيسابورى وهو عصرى أبى على النيسابورى ومقدم عليه فى معرفة الرجال •

« رحم الله محمد بن على بن اسماعيل فانه الذى ألف الأصـــول » (يعنى أصول الأحكام فى الحديث) وبين للناس وكل من أتى بعده فانما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج (١) والنقول كثيرة فى هـــذا المعنى وحسبنا هذا القدر الذى يكاد يتراءى منه اتفاق العلماء كما نقل ذلـك عن أئمة الحديث لأن البخارى أعلم بهذا الفن من مسلم وأنه أســتاذه وقد شهد مسلم بأنه ليس مثله ولا فى عصره من يدانيه فى فن الحـديث وعلومه كما أنه قد تراءى لنا من كلام الحاكم أبى أحمد وغيره أن منهج البخارى هو الذى خرج أئمة الحديث بعده وفى مقدمتهم تلميـذه الأول الامام المسلم •

الأمر الثانى :

وهو ما يتعلق بتفصيل الأدلة على مقاييس الصحة •

ومعلوم أن مقاييس الحديث انما يدور على اتصال السند واتقـان الرجال والسلامة من الشذوذ والعلل فالبخـارى أتقن رجالا وأشـــد اتصالا وأبعد عن الشذوذ والعلة وبيان ذلك •

أولا : فيما يتعلق باتقان الرواة فصحيح البخارى أرجح على صحيح مســـلم •

(أ) ان الذين انفرد البخـارى بالاخراج لهم دون صـحيح مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا ــ المتكلم فيه بالضعف منهم (٨٠) رجلا والذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخارى (٦٢٠) رجلا المتكـام

(١) مقدمة فتح البارى ٧/١ والتهذيب للنووى ٧٤/١ •

فيه بالضعف منهم (١٦٠) رجلا ، ولاشك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه وان لم يكن ذلك الكلام قادحا •

(ب) ان الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثر من التخريج عنهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها الا ترجمة عكرمة عن ابن عباس •

بخلاف مسلم فانه أخرج أكثر تلك النسخ كأبى الزبير عن جابر وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك •

(ج) ان الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدهم من غيره • بخلاف مسلم فان من انفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه أكثرهم ممن تقدم عصره من التابعين ومن بعدهم ولاشك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه دون غيرهم .

(د) ان البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى وهى أعلى الطبقات فى الحفظ والاتقان وطول الصحبة عمن أخذوا عنه استيعابا وينتقى من أحاديث الطبقة الثانية التى دون الأولى فى الصفات المذكورة • ومسلم يخرج حديث الطبقة الثانية استيعابا وفى أصل موضوع كتابه فكان البخارى أقوى اسنادا وأوثق رجالا •

أما بالنسبة بما يتعلق باتصال السند :

فان مذهب مسلم بل نقل الاجماع (١) فى أول صحيحه أن الاسناد المعنعن الذى يقال فيه (فلان عن فلان) له حكم الموصول بسمعت بمجرد كون المعنعن والمعنعن عنه كانا فى عصر واحد وان لم يثبت

---

(١) مقدمة صحيح مسلم للامام مسلم ص١٢٧ شرح النووى بابصحة الاحتجاج بالحديث المعنعن اذا امكن لقاء المعنعن ولم يكن فيهم مدلس ومقدمة مسلم للنووى ص ١٤ فى الموازنة بين البخارى ومسلم •

اجتماعهما والبخارى لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة وقد بين البخارى هذا المذهب فى تاريخه وجرى عليه فى صحيحه فان روى أحد عن أحد بالعنعنة مع عدم المعاصرة واللقاء يكون رواية منقطعة عند الشيخين وان روى مع تحقق اللقاء والمعاصرة يكون رواية مقبولة عندهما .

ويظهر الخلاف بينهما . ان روى الراوى عن معاصرة ولم يثبت لقاؤه ، قبله مسلم ورده البخارى لعدم ثبوت السماع عنده فشرط البخارى أكثر فى الاتصال . وطريق (١) ثبوت السماع عنده يدور على التصريح فى اسناد ثبت السماع عنده فى موضع فيحكم به فى سائر المواضع وهذا الشرط عنده انما هو للصحيح فى كتابه خاصة لا للصحيح مطلقا فمخالفته للجماهير ولمسلم ليس فى نفس تعريف الصحيح بل هو شرط التزمه للصحيح فى كتابه فهذا تشديد منه على نفسه فى هذا الكتاب فقط .

ولكل ذى همة وعزم أن يشدد على نفسه بما شاء .

أما بالنسبة بما يتعلق بالسلامة من الشذوذ والعلة :

فان الأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت (٢١٠) مائتى حديث وعشرة أحاديث (٢) اختص البخارى منها بثمانية وسبعين واختص مسلم بمائة واشتركا فى الباقى وهو اثنان وثلاثون وقد وافقه مسلم فى تخريجها ولاشك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر فيه الانتقاد فثبت بذلك قول الامام مسلم بأن البخارى أستاذ الأساتذة وسيد المحدثين وطبيب الحديث .

البخارى المسند فيه صحيح اذاته

وبما فضل به البخارى على مسلم كما فى فيض البارى (٣) أن مسلما يشتمل كتابه على الصحيح لذاته والصحيح لغيره الذى هو الحسن

---

(١) فيض البارى للكشميرى ١ ص ٥٠

(٢) مقدمة فتح البارى ج ١ ص ٨ وعقد ٢ ص ٨٢ لابن حجر .

(٣) فيض البارى ج ١ ص ٥١ للكشميرى

كما فى باب مذمة الشعر ــ بخلاف البخارى فانه يشتمل على الصحيح لذاته فقط وذلك لأنه جرى على اصطلاح القدماء ولم يفرق بين الحسن والصحيح وقد قال ابن تيمية أن تقسيم الحديث عند القدماء كان الى قسمين فقط صحيح وضعيف والحسن لذاته كان داخلا فى الصحيح واليه جنح غير واحد من الأئمة حتى انعقد الاجماع على ذلك •

قال الكشميرى دعوى الاجماع غير صحيحة لأن البخارى وعلى بن المدينى ممن يفرقان بينهما حتى جاء الترمذى وتبع فى ذلك شيخه البخارى فشهره ونوه بذكره وعليه مشى فى جميع كتابه •

الصحيحان لم يستوعبا الصحيح ولا رواته

ان البخارى لم يستوعب الأحاديث الصحيحة (١) وقد صرح بذلك فقال ما أدخلت فى كتاب الجامع الا ما صح وتركت من الصحاح لحال أو لأجل الطول : وفى رواية وتركت من الصحاح حتى لا يطول :

وقال أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح وقال الاسماعيلى سمعت من يحكى عن البخارى أنه قال لم أخرج فى هذا انكتاب الا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر ومعلوم أن أحاديث الجامع لم تبلغ ما حفظ البخارى من الصحيح ومعنى ذلك أن البخارى لم يثبت كل حديث صحيح حفظه فضلا عن كل حديث صحيح وكل حديث على شرطه بل لم يستوعب الصحيحان معا الاحاديث الصحيحة •

قال السخاوى فى فتح المغيث ان الشيخين لم يستوعبا كل الصحيح فى كتابيهما بل لو قيل أنهما لم يستوعبا شروطهما لكان موجها وقد صرح كل منهما بعدم الاستيعاب فقد روى عن مسلم أيضا أنه قال ليس كل شىء عندى صحيح وضعته ها هنا أنما وضعت ما أجمعوا عليه قال ابن الصلاح (٢) أراد والله أعلم أنه لم يضع فى كتابه الا الأحاديث

---

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٨ وتهذيب النووى ج ١ ص ٧٤ •
(٢) التهذيب لابن حجر ج ٩ ص ٤٩ ومقدمة الفتح ج ١ ص ٤ •

التى وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها فى بعضها عند بعضهم .

وقال الحافظ بن كثير : ثم ان البخارى ومسلما لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فانهما قد صححا أحاديث ليست فى كتابيهما كما ينقل الترمذى عن البخارى تصحيح أحاديث ليست عنده بل فى السنن وغيرها ، وبهذا يرد مازعمه مؤلف فجر الاسلام الدكتور أحمد أمين من أن ما جمعه البخارى فى حديثه وهو أربعة آلاف من غير المكرر هو كل ما صح عنده من عدد الاحاديث التى كانت متداولة فى عصره وبلغت ستمائة ألف (١) .

وقال البلقينى على ما فى التدريب (٢) قيل أراد مسلم اجتماع أربعة أحمد بن حنبل وابن معين وعثمان بن أبى شيبه وسعيد بن منصور الخراسانى ورووا عن مسلم أنه لما عوتب على ما فعل من جمع الاحاديث الصحاح فى كتاب وقيل له ان هذا يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل لأن يقولوا اذا احتج عليهم بحديث قالوا ليس هذا فى الصحيح قال ان ما أخرجت فى هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل ان مالم أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب فهو ضعيف .

قال النووى (٣) ولم يستوعبا الصحيح ولا التزماه أى الاستيعاب .

قال ابن الصلاح : والمستدرك للحاكم كتاب كبير يشمل على ما فاتهما على شىء كثير وان يكن فى بعضه مقال فانه يصفو له منه صحيح كثير .

قال النووى والصواب . انه لم يفت الأصول الخمسة وهى الصحيحان وسنن أبى داود والترمذى والنسائى — الا اليسير . وبناء على ذلك فلا يسوغ لمن اعترض على الشيخين وألزمهما أحاديث لم

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٩ .

(٢) التدريب ص ٤٧ .

(٣) مقدمة مسلم ص ٢٤ .

يخرجاها مع كونها صحيحة على شرطهما أن يعترض عليهما حيث لم يلتزما استيعاب انصحاح وصرحا بعدم التزامه •

قال النووى ألزم الامام الحافظ أبو الحسن على بن عمر انداارقطنى رحمه الله وغيره البخارى ومسلما رضى الله عنهما اخراج أحاديث تركا اخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها فى صحيحهما بهما وذكر الدارقطنى وغيره أن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن فى ناقليها ولم يخرجا من أحاديثهم شيئا فيلزم اخراجها على مذهبيهما •

وذكر البيهقى أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الاسناد واحد •

وصنف الدارقطنى وأبو ذر الهروى فى هذا النوع الذى ألزموهما •

قال النووى : وهذا الالزام ليس بلازم فى الحقيقة فانهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه كما أنه لا يلزم من عدم تخريج الشيخين لراو من الرواة سقوطه أو ضعفه فانهما لم يستوعبا الرواة الثقات المتوفرة فيهم صفات القبول والصحة •

قال الحازمى (١) ان قصد البخارى وضع مختصر فى الحديث وانه لم يقصد استيعابا لا فى الرجال ولا فى الحديث • وقد قال لم أخرج فى هذا الكتاب الا صحيحا ولم يتعرض لأمر آخر وكذلك الأمر فى كتاب مسلم فلم يستوعب الثقات كلهم وهم كثرة : ففى تاريخ البخارى أكثر من أربعين ألفا من الثقات •

وقد قال المحدث الشيخ محمد زاهد الكوثرى فى تعليقه على شروط الأئمة الخمسة (٢) :

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٤ •
(٢) شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٤٢ •

ومما يلفت اليه النظر أن الشيخين لم يخرجا فى الصحيحين شيئا من حديث الامام أبى حنيفة مع أنهما أدركا صغار أصحاب أصحابه فأخذا عنهم ولم يخرجا أيضا حديث الامام الشافعى مع أنهما لقيا بعض أصحابه ولا أخرج البخارى من حديث أحمد الا حديثين أحدهما تعليقا والآخر نازلا بواسطة مع أنه أدركه ولازمه ولا أخرج مسلم فى صحيحه عن البخارى شيئا مع أنه لازمة ونسج على منواله . ولا عن أحمد الا قدر ثلاثين حديثا ولا أخرج أحمد فى مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعى وهو أصح الطرق أو من أصحها الا أربعة أحاديث وما رواه أحمد عن الشافعى بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثا مع أنه جالس الشافعى وسمع منه موطأ مالك وعد من رواة مذهبه القديم .

قال الشيخ الكوثرى معللا ذلك بقوله والظاهر من ديدنهم وأمانتهم ان ذلك من جهة انهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء فى مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقا وغربا وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها لأنه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم فى أحاديث هؤلاء دون هؤلاء ومن ظن أن ذلك لتحاميهم عن أحاديثهم أو لبعض ما فى كتب الجرح من الكلام فى هؤلاء الأئمة كقول الثورى فى أبى حنيفة وقول ابن معين فى الشافعى وقول الكرابيسى فى أحمد وقول الذهلى فى البخارى ونحوها فقد حملهم شططا أ . هـ .

وكما كان السبب فى بعض الاحيان فى ترك بعض الرواة الثقات هو الاطمئنان على حفظ مروياتهم كذلك قد يكون السبب طلب علو الاسناد فقد يكون الحديث من طريق ذلك الامام نازلا ومن طريق غيره من الثقات عاليا فيختار صاحب الصحيح الطريق العالى لقربه من الرسول صلى الله عليه وسلم .

تحقيق معنى كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما

رأى النووى وابن الصلاح وابن دقيق العيد أن معنى كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما ان يكون رجال اسناده فى الكتاب الـذى على شرطه • ورأى العراقى : أن معنى كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما أن يكون رواته متوفرة فيهم صفات الرواة فى الكتاب الـذى على شرطه • وقد اعترض العراقى على النووى ومن معه فقـال : ليس ذلك منهم بجيد فان الحاكم خرج فى خطبته للمستدرك بخلاف ما فهمـوه عنه فقال : وأنا استعين الله تعالى على اخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقوله بمثلها أى بمثل رواتها لا بهـم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الاحاديث وانما تكون مثلها اذا كـانت بنفس رواتها وفيه نظر وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه فى الصحيح مثل من خرج عنه فيه « فى صفات القبول والصحة » أو أعلى منه عند الشيخين •

طريق معرفة المثلية

وتعرف المثلية عندهما اما بنصهما على أن فلانا مثـل فلان أو أرفع منه وقل ما يوجد ذلك واما بالالفاظ الدالة على مراتب التعـديل كأن يقولا فى بعض من احتجابه ثقة أو ثبت أو صدوق أولا بأس به أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ثم يوجد عنهما أنهما قالا ذلكأو أعلى منـه فى بعض من لايحتج به فى كتابيهما •

فيستدل بذلك على أنه عندهما فى رتبة من احتجـابه لأن مـراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل •

واعترض بأن هـذا القـدر لايكفى فانهم لا يكتفـون بالتصحيح بمجرد حال الراوى فى العدالة والاتصـال من غير نظـر الى غيره بـل ينظرون فى حالته مع من روى عنه فى كثرة ملازمته له أو قلتها أو كـونه من بلده ممارسا لحديثه أو غريبا عن بلد من أخذ عنه وهذه أمور تظهـر بتصفح كلامهم وعملهم فى ذلك أ • هـ (١) •

(١) فيض البارى جـ ١ ص ٣٦ للكشميرى •

وفى هذا المعنى أيضا قال الحافظ الزيلعى فان هذاالقـــدر لايكفى لكون الحديث على شرط البخارى لأن البخارى لا ينظـر الى ثقـــة الراوى فقط بل ملازمته لشيخ روى عنه أيضـا ويمكـن أن يكـــون الراوى ثقة فى نفسه ومن رجاله ومع هذا لا يكـون ملازما لهذا الشـيخ الذى يروى عنه فحينئذ كيف ينبغى أن يحـــكم مطلقا أنـه عـــلى شرطه :

ثم ثقة الراوى وضعفه قد يكون فى نفســه وقد يكون بالنســبة الى شيخ معين فيكـون ثقـة فى نفسه وضعيفا فى هذا الشيخ مثل هشيم بن بشير ثقة فى نفسه وضعيف فى الزهرى لانه لما كتب عنه أحاديث ورجع اشتد الريح فى الطريق وطارت بأوراقه فكتبها عن حفظه •

وقال الكشميرى ينبغى أن يوســع الأمر من ذلك فان هذا التضييق انما يناسب شأنه وعلمه وعندى يحكم عليه أنه على شرطه مالم توجـد فيه علة فى خصوص هذا المقام من أهل الشأن فى هذا الفن ــ ولايلتفت الى هذه الاحتمالات ليتوفر ذخيرة الحديث ولا يفقد كثير من الاحـكام كما وقع على مذهب من رد الاحاديث المرسلة فانه يلزم منه أن يضيع حصة كثيرة من الدين فاعلمه •

وعلى هذا ينبغى أن يحكم على حديث من كان له امام ثقة • الخ •• أنه على شرط الشيخين كما حكم به الشيخ ابن الهمام رحمه الله تعالى وأرضاه أ هـ •

اما رأى شيخ الاسلام ابن حجر فلم يرقه رأى العراقى واعترض على اعتراضه وقال ان الحاكم استعمل لفظ مثل فى أعم من الحقيقـة والمجاز فى الأسانيد والمتون دل على ذلك صنعه فانه تارة يقـول عـلى شرطهما وتارة على شرط البخارى وتارة على شرط مسلم وتارة صحيح الاســناد ولا يعزوه لأحـدهما وأيضا فلو قصـد بكلمة مثل معنـــاها الحقيقى حتى يكون المراد احتج بغيرها ممن فيهم من الصفات مثـل ما فى الرواة الذين خرج عنهم ــ لم يقل قط على شرط البخارى فـان

شرط مسلم دونه فما كان على شرطه فهو على شرطهما لأنه حـوى شرط مسلم وزاد •

وقال ابن حجر ووراء ذلك كله أن يروى اسنادا متفوقا من رجالهما كسماك عن عكرمة عـن ابن عباس فسـماك شرط مسـلم فقط وعكرمة انفرد به البخارى • والحق أن ليس على شرط واحد منهما •

وأدق من هذا أن يرويا عن أناس ثقات ضعفوا فى أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا منهم فيجىء عنهم حديث من طـريق من ضعفوا فيه برجال كلهم فى الكتابين أو أحدهما • فنسبة أنه على شرط من خرج له غلط كان يقال فى هشيم عن الزهرى وكل من هشيم والزهرى أخرجا له فهو على شرطهما : فيقال بل ليس على شرط واحد منهمـا • لأنهما انما أخرجا لهشيم فى غير حديث الزهرى فانه ضعف فيه وكـذا همام ضعيف فى ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له لكن لم يخرج له عن ابن جريج شيئا •

فعلى من يعزو الى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسـوق ذلك السند بنسق رواية من نسب الى شرطه ولو فى موضع من كتابه •

وكذا قال ابن الصلاح (١) فى شرح رواية مسلم من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عن أنه فى صحيحه وانه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك متوقف على النظر فى كيفية رواية مسلم عنه وعـلى أى درجة اعتمد عليه •

ونستخلص من كل ذلك بأنه يمكن أن يقال ان المراد بكون الحديث على شرطهما أعم من أن تتوفر فى رواته صفات القبول عندهما مع مراعاة حال الراوى فيمن روى عنه وان لم يكن الاسـناد فى كتابهمـا أو اذا توافرت الصفات مع مراعات حال الراوى فى مشايخه وذكر فى كتابيهما من باب أولى والله أعلم •

---

(١) التدريب ص ٦٧ للسيوطى •

الاتفاق على وجوب العمل بما فى الصحيحين والخلاف فى افادة أحاديثهما القطع أو الظن ؟؟

رأى النووى أن أحاديث الصحيحين التى لم تتواتر ثابته بالظن لا بالعلم القطعى ويجب العمل بها وهو رأى الأكثرين ومحققى الاصول.

قال (١)ان المحققين والأكثرين قالوا احاديث الصحيحين التى ليست بمتواترة تفيد الظن فانها آحاد والآحاد انما تفيد الظن : ولا فرق بين البخارى ومسلم وغيرهما فى ذلك وتلقى الامة بالقبول انما أفادنا وجوب العمل بما فيها وهذا متفق عليه ، فان أخبار الآحاد التى فى غيرها يجب العمل بها اذا صحت أسانيدها ولا تفيد الا الظن فكذا الصحيحان .

وانما يفترق الصحيحان عن غيرهما من الكتب فى كون ما فيهما صحيحا لايحتاج الى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا وما كان فى غيرهما لايعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح .

ورأى ابن الصلاح وابن حجر والسيوطى أن أحاديث الصحيحين تفيد القطع واليقين ــ فضلا عن الاتفاق مع النووى وغيره بأنه يجب العمل بها .

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح جميع ماحكم به الشيخان مقطوع بصحته والعلم النظرى حاصل بصحته فى نفس الامر لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لايعتد بخلافه ووفاقه فى الاجماع قال والذى نختاره أن تلقى الامة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظرى بصدقه خلافا لبعض محققى الأصوليين حيث نفى ذلك بناء على أنه لايفيد فى حق كل منهم الا الظن وانما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن والظن قد يخطىء .

قال ابن الصلاح وهذا مندفع لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لايوجد خطأ والامة فى اجماعها معصومة من الخطأ .

---

(١) مقدمة شرح مسلم صفحة ١٩ للنووى .

وقد قال أمام الحرمين الجوينى لو حلف انسان بطلاق أمراته ان ما فى كتابى البخارى ومسلم مما حكم بصحته من قول النبى صلى الله عليه وسلم لما ألزمته الطلاق ولاحنث فيه لاجماع علماء المسلمين على صحتهما .

قال : ولقائل أن يقول انه لا يحنث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما لشك فى الحنث فانه لو حلف بذلك فى حديث ليست هذه صفته . لم يحنث وان كان راويه فاسقا فعدم الحنث حاصل قبل الاجماع فلا يضاف الى الاجماع — والجواب أن المضاف الى الاجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهرا وباطنا . وأما عند الشك فعدم الحنث محكوم به ظاهرا مع احتمال وجوده باطنا . فعلى هذا يحمل كلام امام الحرمين فهو اللائق بتحقيقه .

فاذا علم هذا فما أخذ على البخارى ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرنا . لعدم الاجتماع على تلقيه بالقبول وما ذلك الا فى مواضع قليلة .

قال : على ما فى التدريب (١) ان ما رواياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعى حاصل فيه — خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لايفيد الا الظن وانما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب العمل بالظن والظن قد يخطىء قال وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قويما ثم بان لى ان الذى اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء والأمة فى اجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الاجماع المبنى على الاجتهاد مقطوعا به . وقال البلقينى ما قاله النووى وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع .

فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية كأبى اسحاق وأبى حامد الاسفراييني والقاضى أبى الطيب والشيخ أبى اسحاق الشيرازى — وعن السرخسى من الحنفية والقاضى عبد الوهاب من المالكية — وأبى يعلى وأبى الخطاب وابن الزاغونى

---

(١) ص ٧٠ تدريب الراوى .

من الحنابله وابن فورك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وأهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة بل بالغ ابن طاهر المقدسى فى صفة النصوف فالحق ما كان على شرطهما وان لم يخرجاه .

وقال شيخ الاسلام ابن حجر ذكره النووى من جهة الأكثرين أما المحققون فلا ، فقد وافق ابن الصلاح أيضا بعض المحققين .

وقال فى شرح النخبة . الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك قال وهو أنواع منها ما أخرجه الشيخان فى صحيحهما مما لم يبلغ التوتر . فانه احتف به قرائن منها جلالتهما فى هذا الشأن . وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول.

وهذا التلقى وحده أقوى فى افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصر عن التواتر الا ان هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ . وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لاترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته .

قال وما قيل من أنهم اتفقوا على وجوب العمل لا على صحته فممنوع لأنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه فلم يبق للصحيحين مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح ثم قال ولا يحصل العلم الا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل . وكون غيره لا يحصل له العلم لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور أ . هـ .

وقال ابن كثير فى الباعث الحثيث (١) وانا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد اليه قال السيوطى وهو الذى اختاره ولا أعتقد سواه .

وقال الكشميرى فى كتابه فيض البارى (٢) ان رأى ابن الصلاح ومن وافقه هو الرأى قال صرح الحافظ ابن حجر رضى الله عنه ان

---

(١) الباعث الحثيث صفحة ٢٣ .

(٢) فيض البارى جـ ١ صفحة ٤٥ .

افادتهما القطع نظريا كاعجاز القرآن فانه معجز قطعا الا أنه نظرى لا يتبين الا لمن كان له يد فى العلوم العربية عن آخرها .

فان قيل ان فيهما أخبار ، آحادا وقد تقرر فى الاصول أنها لا تفيد غير الظن قلت لا ضير فان هذا باعتبار الاصل وذاك بعد احتفاف القرائن واعتضاض الطرق فلا يحصل القطع الا لأصحاب الفن الذين يسرلهم الله سبحانه التميز بين الفضة والقضة ورزقهم عاما من أحوال الرواة والجرح والتعديل فانهم اذا مروا على حديث وتتبعوا طرقه وفتشوا رجاله وعلموا من أحوال أسناده يحصل لهم القطع . وان لم يحصل لمن لم يكن له بصر ولا بصيرة .

ثم قال ألا ترى ان الواحد جايل القدر اذا أخبرك بأمر فنظرت الى حالته وثقافته وعلمه ودينه أيقنت بخبره كفلق الصبح ولايبقى فى نفسك قلق واضطراب وكفاك عن جماعة فان واحدا قد يزن جماعة بل يرجحهم والآخر قد يكون كريشة طائرة لا يوازى جناح بعوضة وان ابراهيم كان أمة قانتا ومن أمته من يجيىء يوم القيامة أمة واحدة .

وليس على الله بمستنكر

ان يجمع العالم فى واحد .

فهذا تفاوت واختلاف بين الناس فخبر الواحد مثل الأول يفوق على خبر الذين ليسوا بمثابته قطعا ويقينا الا أن تلك الافادة تكون لمن له معرفة فى نقد الرجال وصفة الحديث وبمثله أجابوا مما كان يرد على أهل قباء حيث استداروا الى الكعبة فى صلواتهم بخبر الواحد مع أن قبلتهم كانت ثابتة بالقاطع فلم يكن التحول عنها جائزا لهم الا بالقاطع ولم يجد غير خبر الواحد . وحاصل الجواب أنه كان عندهم خبر من قبل أن النبى صلى الله عليه وسلم يحب أن يوجه الى البيت وأنه يقلب وجهه فى السماء طمعا فى الوحى وأن ربه سيسارع الى مايرضاه حتى اذا جاءهم ممن وثقوا به واحتف خبره بالقرائن أذعنوا به وعلموا أن ربه ولاه وحصل لهم اليقين لأن الخبر بعد تلك الاحتفافات صار يفيد اليقين بعد ما كان ظنيا من أصله ونعم ما قال بعض العلماء ان أكثر

الاحاد كان مفيدا للعلم فى عهده صلى الله عليه وسلم ولما كان هذا أمرا لا يستطيع انكاره أحد جعل الحافظ هذا النزاع راجعا الى النزاع اللفظى فلم يبق فى نفس افادة القطع خلاف ولا شقاق وانما هو فى أن تلك الافادة ــ بديهية أو نظرية فمن ذهب الى أنها تفيد القطع أراد به النظرى ومن أنكرها أراد به الضرورى فانه تحقيق حقيق بالقبول ومن حاد فقد عدل عن المسلك القويم •

فان قيل وفيهما أحاديث شك فيهما الراوى بنفسه وارتدد فيها فكيف سبيل العلم بها ؟؟؟ •

قلت هذا الوهم لم يوجد فى نفس الحديث الذى هو مدار المسألة وانما وجد فى الأمور الزائدة التى ليست لها دخل فى الحكم كتعيين اسم الراوى أو القصة ونحوها فلا يضر فى افادة القطع وهو تحليل رائع فثبت بذلك القطع فى افادة أحاديث الصحيحين والاتفاق على وجوب العمل بها •

المعلق وهـــو الذى حذف من مبدأ اسناده واحد أو أكثر وقد أكثر منه البخارى فى صحيحه فتراه يذكره فى تراجمه .

وقد يكون التعليق بلفظ فيه جزم يفيد الحكم على من علقه عنـــه قال ابن الصلاح والعراقى والنووى وغيرهم فى حكمه ما كان بهـــذه الصيغة بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم البخـــارى بصحته عنه والمعلق يشمل المرفوع الى النبى صلى الله عليـــه وســـلم بغير اسناد مثل :

قال رســـول الله صـــلى الله عليه وسلم كذا وكذا والموقوف على الصـــــحابى مثل قال ابن عباس كذا وكذا وروى أبو هريرة كذا وكذا والمقطوع على التابعى مثل قال سعيد بن المسيب عن أبى هريرة كـــذا وكذا وعمـــوما فهو يشـــمل كل مارواه البخـــارى عن شيوخ شيوخه فما فوقهم مثل قال الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم كذا وكذا .

وأما ما أورده البخارى كذلك أى بصيغة قال وروى وذكر ونحوها من صيغ الجزم عن شيوخه فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم بل حكمه حكم العنعنة من الاتصال بشرط اللقـــاء والسلامة من التدليس كما قال ابن الصلاح .

ولا يقال (١) فى رواية البخارى عن شيوخه مما لم يسمعه أنه نوع من التدليس فى الاسناد (وهو أن يروى عمن عاصره ما لم يسمعه منه ـــ لأن فيه ايهام ـــ لأن البخارى التزم فى كل ما يسمعه من شيوخه فى حال التلقى والأخذ حدثنا وما يماثلها من أخبرنا أو سمعت ثم اصطلح لنفسه فى غير ذلك حيث لم يسمع أو لم يعول على السماع (قال) وأن يقول فى الاجازة والمناولة والمذاكرة (قال لنـــا) ونحوها وبذلك يتبين مراده ، واذا تبين المراد فلا تدليس ولا ايهـــام وانما التدليس حيث

(١) المنهج قسم المصطلح لفضيلة الشيخ السباعى ص ١٤٨ .

يسوقها الراوى ولم يكن لنفسه اصطلاح معلوم فيوهم أنه سمع ولم يسمع) .

حكم تعاليقه المرفوعة فى صيغ التمريض

أما الصيغة الثانية فهى صيغة التمريض مثل يذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم ويروى عن النبى صلى الله عليه وسلم كذا . وأنه روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أو ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم كذا أو فى الباب عن النبى صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فلا تستفاد منها الصحة الى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح فأما ما هو صحيح فلم يوجد فيه ما هو على شرطه الا مواضع يسيرة جدا ووجدناه لا يستعمل ذلك الا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى كقوله فى الطب :

ويذكر عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الرقى بفاتحة الكتاب فأنه أسنده فى موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن أبى مليكة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن نفرا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم مروا بحى فيهم لديغ فذكر الحديث فرقيتهم الرجل بفاتحة الكتاب وفيه قول النبى صلى الله عليه وسلم لما أخبروه بذلك .

ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله « فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به اذ ليس فى الموصول انه صلى الله عليه وسلم ذكر الرقية بفاتحة الكتاب انما فيه انه لم ينههم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره وأما مالم يورد فى موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح الا أنه ليس على شرطه . ومنه ما هو حسن ومنه ما هو ضعيف فرد الا أن العمل على موافقته ومنه ماهو ضعيف فرد لا جابر له.

فمثال الأول انه قال فى الصلاة ويذكر عن عبد الله بن السائب قال « قرأ النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ــ المؤمنون فى صلاة الصبح حتى اذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع» وهو

حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه فى صحيحه الا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته وقال فى الصيام ويذكر عن ابى خالد عن الاعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير وسلم ومجاهد « عن ابن عباس قال قالت امرأة للنبى صلى الله عليه وسلم ان اختى ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين » الحديث ورجال هذا الاسناد رجال الصحيح الا ان فيه اختلافا كثيرا فى اسناده وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الاحمر بهذا السياق وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش •

ومثال الثانى وهو الحسن قوله فى البيوع « ويذكر عن عثمان ابن عفان رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له اذا بعت فكل واذا ابتعت فاكتل « وهذا الحديث قد رواه الدارقطنى من طريق عبد الله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب ومن طريقه أخرجه أحمد فى المسند الا ان فى اسناده ابن لهيعة ورواه ابن بى شيبة فى مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عضده من ذلك ومثال الثالث وهو الضعيف الذى لا عاضد له الا انه على وفق العمل قوله فى الوصايا » ويذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية » وقد رواه الترمذى موصولا من حديث ابى اسحاق السبيعى عن الحارث الأعور عن على والحارث ضعيف وقد استغربه الترمذى ثم حكى اجماع أهل العلم على القول به •

ومثال الرابع وهو الضعيف الذى لا عاضد له وهو فى الكتاب قليل جدا وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله فمن أمثلته قوله فى كتاب الصلاة ويذكر عن أبى هريرة رفعه «لايتطوع » الامام فى مكانه ، ولم يصح ، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن ابى سليم عن الحجاج بن عبيد عن ابراهيم بن اسماعيل عن ابى هريرة وليث بن أبى سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف وقد اختلف عليه فيه فهذا حكم جمع ما فى الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتى الجزم والتمريض •

وهاتان الصيغتان قد نقل النووى اتفاق محققى المحدثين وغيرهم على اعتبارهما وأنه لا ينبغى الجزم بشىء ضعيف لأنها صيغة تقتضى صحته عن المضاف اليه فلا ينبغى ان تطلق الا فيما صح قال وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم واشتد انكار البيهقى على من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جدا من فاعله اذ يقول فى الصحيح يذكر ويروى فى الضعيف قال وروى وهذا قلب للمعانى وحيد عن الصواب قال :

وقد اعتنى البخارى رحمه الله باعتبار هاتين الصيغتين واعطائهما حكمهما فى صحيحه فيقول فى الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه يجزم مراعيا ما ذكرنا وهذا مشعر بتحريه وورعه وعلى هذا فيحمل قوله ما ادخلت فى الجامع الا ما صح اى مما سقت اسناده والله تعالى اعلم ، أ . هـ .

قال ابن حجر وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه انه لا يفتقر الى هذا الحمل وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار انه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا الا النادر فهذا حكم المرفوعات .

الموقوفات

أما الموقوفات فانه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ولا يجزم بما كان فى اسناده ضعيف أو انقطاع الا حيث يكون منجبرا اما **بمجيئه من وجه آخر واما بشهرته عمن قاله وانما يورد ما يورد من** الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين من تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب فى المسائل التى فيها الخلاف بين الأئمة فحينئذ ينبغى أن يقال جميع ما يورد به اما أن يكون مما ترجم له أو مما ترجم به فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهى التى ترجم لها والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة ، نعم والآيات المكنونة فجميع ذلك مترجم به الا أنها اذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضا بالنسبة الى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر ومنها مفسر

فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار ولكن المقصود بالذات هو الأصـــل قال ابن حجر وذكر السيوطى رأي النووى وابن الصـــلاح فى التدريب قال :

وما أورده البخارى فى الصحيح مما عبر عنه بصيغة التمريض وقلنا لا يحكم بصحته ليس بواه ولا ساقط لا يراده اياه فى الكتاب الموسوم بالصحيح وعبارة ابن الصلاح ، ومع ذلك فيراده له فى أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله اشعارا يؤنس به ويركن اليه ... أ . هـ .

فيقول البخارى ما أدخلت فى كتابى الا ما صـــح (١) .

محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الابواب المســـندة دون التراجم وغيرها .

على أن وجود هذه التراجم انما تزيد من قوة الصحيح فى كتـــابه ومكانته لانها فى جملتها مقوية للصحيح ومعضدة له .

ورأى ابن حجر (٢) ان ما جاء مـــن التعاليق التى لم توصـــل فى موضع آخر من كتابه وان لم يكن على شرطه من الاتصال .

فلا يرد عليها اعتراض لانها ليست من موضوع الكتاب وانما ذكرت استئناسا واستشهادا لأحاديثه الاصلية فى الكتاب وأن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعا لأخذ الأحاديث التى يحتج بها (الا ان منها ما هو على شرطه فساقه سياق اصل الكتاب ومنها ما هو على غير شرطه فغاير السياق فى ايراده ليمتاز فانتقى ، ايراد المعلقات وبقى الكلام فى علل الاحاديث المسندات واذا علمنا أن ابن حجر بعد ذلك قد وصلها . فقـــد تحقق وتأكد ما قاله بصورة أوضح من نفى ايراد اعتراض المعلقات .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ ، ٧٢ المعلق ـــ مقدمة مسلم للنووى ١ ـــ ٨ التدريب ١ ـــ ٦٢ مقدمة فتح البارى ١ ـــ ١٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ ، ٧٢ المعلق ـــ مقدمة مسلم للنووى ١ ـــ ٨ التدريب ١ ـــ ٢ مقدمة فتح البارى ١ ـــ ١٢ .

قال ابن الصلاح فى مقدمة مسلم ما وقع فى صحيح البخارى ومسلم مما صورته صورة المنقطع ليس ملتحقا بالمنقطع فى خروجه من حيز الصحيح الى حيز الضعيف ويسمى هذا النوع تعليقا •

أهمية تعاليق البخارى ووصلها

وقد شعر المتقدمون بأهمية تعاليق البخارى وأنها مفتقرة الى أن يصنف فيها كتاب خاص تسند فيه تلك المعلقات وتبين درجتها وقد صرح بذلك — على ما فى مقدمة الفتح أبو عبد الله بن رشيد فى كتاب ترجمان التراجم •

وقد انبرى لهذا الميدان الفسيح الحافظ بن حجر الذى تخصص فى جامعة صحيح البخارى فقدم بذلك للحديث والمحدثين وحماة السنة ومحبيها أجمل فضل وكان صاحب السبق فى وصل المعلقات المرفوعة ومعها المتابعات فى مقدمته قال : وما علمت احدا تعرض للتصنيف فى ذلك وانه لهم لمن له عناية بكتاب البخارى وعقد فصلا فى مقدمته ساق فيه تعاليق الصحيح المرفوعة وأشار الى من وصلها •

وأضاف الى ذلك المتابعات لالتحاقها بها وبدأها على ترتيب ابواب الصحيح فيقول مثلا (من بدء الوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) متابعة عبد الله بن يوسف عن الليث وصلها المؤلف فى الانبياء وفى التفسير ومتابعة ابى صالح عنه وصلها يعقوب ابن سفيان فى تاريخه عنه وفى الايمان حديث عبد الله بن عمر •

(والمسلم من سلم) الحديث رواية أبى معاوية فيه وصلها اسحاق ابن راهوية فى مسنده عنه ووصلها ابن حبان فى صحيحه وفى (باب الاستنثار فى الوضوء) قوله (ويذكر عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم كان فى غزوة ذات الرقاع) الحديث هو مختصر من حديث طويل

وصله أبو يعلي فى مسنده وابن خزيمة فى صـــحيحه وأبو داود وغيرهم رواية شعبية عن الأعمش وصلها مسلم .

وعلى هذا النمط سار فى وصل المتابعات والمعلقات المرفوعة ممـــا يدل على سعة أفقه وقوته العلمية .

ولم يقف ابن حجر عند هذا الحد بل سمت همته فوصـــــل جميع المعلقات من الاحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمتابعات الموجودة فى الصحيح وذكرها باسناده الى المكان المعلق فى مؤلف خاص ســـــماه (تغليق ــ التعليق) فجاء كما يقول ابن حجر كتابا حافلا وجامعا كاملا لم يفرده أحد بالتصنيف .

ولكن مع الأسف ان هذا الكتاب الذى اشاد به ابن حجر ونبه على أهميته لم يلق عناية ما من المحدثين والهيئات العلميـــة على أهميتـــه فى توثيق هذه الثروة الفريدة من المعلقات والمتابعات فى الصحيح ــ بـــل ان كل ما صادفته فى كتب الكاتبين فى هذا العصر فى المعلقات انهم ينقلون اسم الكتاب خطأ نقلا عن المقدمة لوجوده فيها كذلك ولم يكلفوا انفســـهم التحقق من اســـمه فهم ينقلونه هكـــــذا (تعليق التعليق) وهو تغليق التعليق كما رأيت ولتسميته بموضوعه علاقة لأنه غلق كل ما علق وملأ فراغ الاسناد قال ابن حجر : سميته تغليق التعليق لأن أسانيده كانت كالابواب المفتوحة فغلقت ، وقد اطلعت عليه مخطوطا فى المكتبة الازهرية والامل كبير ان تمتد اليه يد مخلصة من الهيئات أو الافراد المخلصين السنة حتى يطبع هذا الكتاب الذى هو فى الواقع عمـــاد قوى وســـند متين فى تقوية الثقة بما وجد من المعلقات والمتابعات فى اصح كتاب بعد كتاب الله وكتاب تغليق التعليق لابن حجر موجود مخطوط بالمكتبـــــة الأزهرية السقا تحت رقم ٢٨٥٠٢ .

وقد عقد ابن حجر فى مقدمته فصلا ساق فيه رجال من علق البخارى شيئا من حديثهم وتكلم فيهم قال فيه وما يعلقه البخارى من أحاديث هؤلاء انما يورده فى مقام الاســـــتشهاد وتكثير الطرق فلو كان ما قيل فيهم « فرضا » قادحا ما ضر ذلك أ هـ أو على أن هذه التعاليق التى لم

يجعلها البخارى من أصل موضوع كتابه لا لشيء الا لأنه اشترط الاتصال وألزم نفسه به فى موضوع كتابه ــ وهى عند غيره من الصحيح الذى هو من أصول الكتاب وهذا اصطلاح أمام دار الهجرة مالك بن أنس رضى الله عنه حيث جعلها من موضوع كتابه فاعتبرها من الصحيح عامة ــ فاذا أضيف الى ذلك وصل ابن حجر لها مع ما تقدم من أنه أوردها به استشهادا وتكرارا بما أورده فى الاصول تزداد ثباتا وقوة وأصبح لا مجال مطلقا لاعتراض فيها .

اغراض البخارى فيما جزم به عن المضاف اليه فى المرفوع

وقد قسم (١) ابن حجر المعلق من المرفوعات الى قسمين .

القسم الأول ــ ما يوجد فى موضع فى كتابه الجامع موصولا فالسبب ايراده . أنه يورده معلقا حيث يضيق مخرج الحديث اذ من قاعدته أنه لا يكرر الا لفائدة فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على احكام فاحتاج الى تكرير فانه يتصرف فى الاسناد بالاختصار خشية التطويل لضيق المخرج واشتمال المتن على أحكام متعددة فاحتاج الى التكرير والتصرف فى الاسناد .

الثانى مالا يوجد فيه الا معلقا وهى أغراضه فيما ذكره بصيغة الجزم وذلك على أقسام .

١ ــ لا يلتحق بشرطه والسبب فى عدم ايصاله اما الاستغناء بغيره عنه مع افادة الاشارة اليه وعدم اهماله بايراده معلقا اختصارا واما كونه لم يسمعه من شيخه أو سمعه مذاكرة أو شك فى سماعه فما رأى أنه يسوقه مساق الاصول .

مثاله : قوله فى الوكالة : قال عثمان بن الهيثم حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن ابى هريرة قال وكلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة رمضان وأورده فى (فضائل القرآن) وفى ذكر ابليس ولم يقل فى موضع منها حدثنا عثمان فالظاهر عدم سماعه له منه .

(١) المقدمة جـ ٢ ص ١٢ .

قال شيخ الاسلام ابن حجر وقد استعمل الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه فى عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة •

قال فلان ، ثم يوردها فى موضع آخر بواسطة بينه وبينهم كما قال فى التاريخ : وقال ابراهيم بن موسى نبأ هشام بن يوسف وذكر حديثا ثم يقول حدثونى بهذا عن ابراهيم •

وقال ولكن ليس مطردا فى كل ما أورده فى هذه الصيغة على أنه سمعه من شيوخه قال السيوطى : قولنا (يلتحق بشرطه) ولم نقل أنه على شرطه لانه وان صح فليس من نمط الصحيح المسند فيه نبه عليه ابن كثير •

٢ ــ مالا يلتحق بشرطه ولكنه صحيح على شرط غيره •

مثاله : قوله فى الطهارة وقالت عائشه : كان النبى صلى الله عليه وسلم يذكر الله على احيانه ــ فان مسلما قد اخرجه فى صحيحه •

٣ ــ ما هو حسن صالح للحجية :

مثاله قوله : وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : الله أحق أن يستحى منه • فهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السنن •

٤ ــ ما هو ضعيف لا من جهة قدح برجاله ولكن من جهة انقطاع يسير فى اسناده •

قال الاسماعيلى : قد يضع البخارى ذلك اما لانه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ واما لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه على ذلك الحديث بتسميته من حدث به لا على التحديث به عنه :

مثاله قوله فى الزكاة وقال طاووس قال معاذ بن جبل لاهل اليمن أيتونى بعرض ثياب خميص أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة اهون عليكم وخير لاصحاب محمد فاسناده الى طاووس صحيح الا أن طاووسا لم يسمع من معاذ فكل ما كان كذلك بصيغة الجزم فانه يفيد الصحة الى من علق عنه •

وقد قال الامام ابن حجر (١) فاما ما اعترض به بعض المتأخرين بنقضه هذا الحكم فى صيغة الجزم وأنها لا تفيد الصحة الى من علـــق عنه بأن المصنف أخرج حديثا قال فيه قال عبد الله بن الفضـــل عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم . قال لا تفاضلوا بين الأنبياء الحديث فان أبا مســـعود الدمشـــقى جزم بأن هـــذا ليس بصحيح لأن عبد الله بن الفضل انما رواه عن الأعرج عن أبى هريرة لا عن أبى سلمة ثم قوى ذلك بأن المصنف أخرجه فى موضع آخر موصولا فقال :

عن عبد الله بن الفضل عن الاعرج عن أبى هريرة :

فهذا اعتراض مردود والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الايراد الواهى وقد روى الحديث المذكور أبو داود الطيالسى فى مســـنده عن عبد الله بن الفضل عن أبى سلمة عن أبى هريرة كما علقه البخـــارى سواء ، فبطل ما ادعاه ابو مسعود من ان عبد الله بن الفضل لم يروه الاعن الاعرج وثبت أن لعبدالله بن الفضل فيه شيخان ـــ فلا اعتراض .

الاعتبارات والمتابعات والشواهد .

والاعتبار (٢) هو سبر الحديث والنظر فيه وليس قسيما للمتابعات والشواهد بل هو الطريق الى معرفتها .

فاذا روى حماد مثلا حديثا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة رضى الله عنه فالاعتبار أن ينظر هل تابع حمادا ثقة فروى ذلك الحديث عن أيوب فان لم يجد الباحث نظر فيمن بعده هل تابع ايوب ثقـــة عن ابن سيرين والا فثقة غير ابن سيرين عن أبى هريرة والافصحابى غير أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أو ينظر هل وجد حديث آخر بمعناه فاذا وجد ذلك علم ان له أصلا يرجع اليه والا فلا فهذا النظر هو الاعتبار ومنه يعلم المتابعات والشواهد .

(١) المقدمة ١٢/١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٠ وشرح النووى والبخارى ص ١٣ والعينى ج ١ ص ٨ .

فالمتابعة بأن يروى هذا الحديث عن أيوب غير حماد أو عن ابن سيرين غير أيوب أو عن أبى هريرة غير ابن سيرين أن عن النبى غير أبى هريرة فكل نوع من هذه يسمى متابعة وأفضلها الأولى فتسمى المتابعة التامة ثم على الترتيب وسببه ان المتابعة تقوية والمتأخر الى التقوية أحوج .

والشاهد بأن يروى حديث آخر بمعنى ذلك الحديث .

ويسمى المتابع شاهدا ولا ينعكس ويدخل فى المتابعات والشواهد بعض من لا يحتج به ولا يصلح لذلك كل ضعيف ولهذا يقول الدارقطنى وغيره فى الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به والسبب فى أنه يدخل فيهما من لا يحتج به أنهما للتقوية فقط والاستئناس لا للتأسيس وان الأصل أغنى عنهما ، فالبخارى يأتى بالمتابعة ظاهرة كقوله فيمن رواه حماد عن ايوب عن ابن سيرين تابعه مالك عن أيوب أى تابع مالك حماد فرواه عن أيوب كرواية حماد فالضمير فى تابعه يعود الى حماد وتارة يقول تابعه مالك ولا يزيد فيحتاج اذن الى معرفة طبقات الرواة ومراتبهم .

وقال شيخ الاسلام ابن حجر على ما فى التدريب (١) قد يسمى الشاهد متابعة أيضا ، والأمر سهل مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد ما رواه الشافعى فى الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك فعدوه من غرائبه لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له — لكن وجدنا للشافعى متابعا وهو عبد الله ابن مسلمة ، القعبنى ، كذلك أخرجه البخارى عنه عن مالك وهذه متابعة تامة .

ووجدنا له متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم

---

(١) التدريب ص ١٥٥ .

ابن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر فأكملوا ثلاثين ورواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن ابى هريرة بلفظ فان أغمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين وذلك شاهد بالمعنى أ هـ .

ومثال المتابعة من دراسة صحيح البخارى فى باب (١) أهل العلم والفضل أحق بالامامة حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثنا ابن وهب قال حدثنى يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه اخبره عن أبيه قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قيل له فى الصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت عائشة ان أبا بكر رجل رقيق اذا قرأ غلبه البكاء قال مروه فيصلى فعاودته قال مروه فيصلى انكن صواحب يوسف تابعه الزبيدى وابن اخى الزهرى واسحاق بن يحيى الكلبى عن الزهرى وقال عقيل ومعمر عن الزهرى وعن حمزة عن النبى صلى الله عليه وسلم .

ومثال المتابعة أيضا (باب (٢) ما قيل فى شهادة الزور) يقول الله عز وجل (والذين لا يشهدون الزور) وكتمان الشهادة (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه والله بما تعملون عليم) تلووا ألسنتكم بالشهادة حدثنا عبد الله بن منير سمع وهب بن جرير .

وعبد الملك بن ابراهيم قال حدثنا شعبة عن عبيد الله بن أبى بكر ابن انس عن أنس رضى الله عنه قال سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الكبائر قال الاشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وشهادة الزور تابعه غندر وأبو عامر وبهز وعبد الصمد عن شعبه .

عدد أحاديث (٣) صحيح البخارى وأبوابه

قال الحافظ بن حجر العسقلانى انى عددتها فبلغت بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثا قال وجملة ما فيه التعاليق ألف وثلثمائة وواحد وأربعون وأكثرها مخرج فى

(١) صحيح البخارى ص ١ ــ ١١٢ كتاب الجماعة والامام .
(٢) صحيح البخارى ٣ ــ ١٥٠ ــ كتاب الشهادات .
(٣) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١٨٣ .

أصول متونه والذى لم يخرجه مائة وستون قال وفيها من المتابعـــات والتنبيهات على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وثمانون وقـــال فى المقدمة ان ما وقع فى صحيح البخارى من الاحاديث الموصولة بدون تكرار الفا حديث وأربع مائة وستون حديثا ومن المتون المعلقة المرفوعة التى يصلها فى موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثـا فجميع ذلك الفا حديث وستمائة وثلاثة وعشرون حديثا وقال التوقادى صاحب مفتاح الصحيحين جميع أبواب صحيح البخارى على ما أحرزته ثلاثة آلاف وسبعمائة وثلاثون (١) . وقد أيد كلام ابن حجر بعـــد أن ذكر فصلا عدد فيه ما لكل صاحبى فى صحيح البخارى فى الموصول بلا تكرير فوجدها ٢٦٠٢ كما قال ابن حجر .

وقد قال ابن حجر فى المقدمة فجميع مافى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعده وقد استوعبت وصل جميع ذلك فى كتاب تغليق التعليق وهذا ما حررته من عدة أحـــاديث البخارى تحريرا بالغا فتح الله به لا أعلم من تقدمنى اليه وأنا مقـــر بعدم العصمة والسهو والخطأ والله المستعان .

آدب طالب (٢) الحديث البخارى

قال أبو العباس الوليد بن ابراهيم بن زايد الهمذانى لما بلغت مبلغ الرجال تاقت نفسى الى طلب الحديث فقصدت محمد بن اســـماعيل البخارى وأعلمته مرادى فقال لى يابنى لا تدخل فى أمر الا بعد معرفة حدوده والوقوف على مقاديره ـــ ثم بين له البخـــارى آداب طالب الحديث وعدته فبين أنه يحتاج الى كتابة أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم وتشريعاته والصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وســـائر العلماء وتواريخهم مع اسماء رجالها وكناهم وامكنتهم وازمنتهم ـــ كما التحميد مع الخطيب والدعاء مع التوسل والبسملة مع الصورة والتكبير

(١) مفتاح الصحيحين للتوقادى ص ٤ .

(٢) تدريب الراوي ص ٣٥٧ ومقدمة القسطلاني ص ٧ .

مع الصلوات مثل المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعـــات فى صغره وفى ادراكه وفى شبابه وفى كهولته عند شغله وعند فراغه وعند فقره وعند غناه بالجبال والبحار والبلدان والبرارى على الاحجـــار والاصداف والجلود والاكتاف الى الـــوقت الـــذى يمكنـــه نقلها الى الأوراق عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه وعن كتاب أبيه وتيقن أنه بخط أبيه دون غيره لوجه الله تعالى طالبا لمرضاته والعمل بما وافق كتاب الله تعالى منها ونشرها بين طالبيها والتأليف فى احياء ذكره بعد ، ثم لا تتم هذه الأشياء الا بمعرفة الكتابة واللغة والصرف والنحو وهذه من كسب العبد ثم هو فى حاجة الى اعطاء الله تعالى من الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا صحت له هـــذه الأشياء هان عليه الأهل والولد والمال والوطن وابتلى بشـــماتة الأعـــداء ومـــلامة الأصدقاء وطعن الجهلاء وحسد العلماء فاذا صبر على هذه المحن أكرمه الله تعالى فى الدنيا بعز القناعة وبهيبة اليقين وبلذة العلم وبحياة الأبد واثابة فى الآخرة بالشفاعة لمن أراد من اخوانه •

وبظل العرش حيث لا ظل الا ظله وبسقى من أراد من حوض محمد صلى الله عليه وسلم وبجوار النبيين فى أعلى عليين فى الجنة فقد أعلنتك يابنى بمجملات جميع ما كنت سمعت من مشايخى متفرقا فى هذا الباب فأقبل الآن على ما قصدتنى له أو دع •